منهج النُّحاة في ترتيب أبواب النّحو عرضٌ و نقد

د إبراهيم بن سالم بن محمّد الجهنيّ
قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة طيبة

منهج النُّحاة في ترتيب أبواب النّحو عرضٌ ونقد

د إبراهيم بن سالم بن محمّد الجهنيّ

قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة طيبة

تاريخ تقديم البحث: ٢١/ ١١/ ١٤٤٢ هـ تاريخ قبول البحث: ٨/ ٨/ ١٤٤٣ هـ

ملخص الدراسة:

كثرت المؤلفات النّحويّة وتعددت طرق تأليفها، وتباينت آراء الباحثين والدّارسين في تصنيف هذه المناهج، فطائفة تذكر الاعتماد على نظرية العامل، وأخرى تذكر المعمولات، ومنهم من يذكر التقسيم على أنواع الكلمة: الفعل والاسم والحرف.

وقد تجد من يصف بعض كتب النّحو بالخلط في ترتيب الأبواب؛ لما يرونه من عدم اتساق بين التّصورات الموضوعة.

وإذا أنعمنا النّظر وجدنا أنّ جلّ كتب النّحو وضعت أساساً، وهو النّظر إلى الجملة المتمثلة بالمسند والمسند إليه، وهما ما لا يتمّ كلام عربيّ إلاّ بهما.

ولا يمنع ذلك من وجود أبواب بين هذه الأبواب إذ كانت تبعاً لها.

الكلمات المفتاحية: مناهج التأليف، ترتيب أبواب النّحو.

Grammarians' approach in the arrangement of grammar sections: A critical analysis

Dr. Ibraheem Salem ALJohani
Department of Arabic language - Faculty of Arts and Humanities
Taibah university

Abstract:

Grammarians' approach in the arrangement of grammar sections: A critical analysis

.There are many grammatical works, and the ways of their composition have varied. And the opinions of researchers and scholars have varied in classifying these curricula.

You may find those who describe some grammar books by mixing up the arrangement of the chapters; what they see is an inconsistency between the established perceptions.

And if we look carefully, we will find that most of the grammar books have laid a foundation, which is looking at the sentence represented by the predicate and the ascribed to it, and they are what Arabic speech is not complete without them.

This does not preclude the presence of doors between these doors, as they follow them.

key words: Composition methods, arrangement of grammar chapters.

مقدمة

بسم الله الرّحمن الرّحيم

والصّلاة على أفصح الخلق بياناً، وأقومهم حجة، وبعد:

فلم تظفر لغة من اللّغات بما ظفرت به العربيّة، لأمرٍ أراده الله لهذا اللّسان المبين، فألفت المؤلفات، وصنّفت المصنفات، وجمعت المسائلُ، وقيدت المجالس ولأمالي.

والنّحو العربيّ ذروةُ سنامها، أصيلٌ قديمٌ، قيض الله أعلاماً جمعوا، ورووا، وحفظوا، وصنّفوا، فرُفِدتْ المكتبة العربيّة بمصنفاتٍ ومؤلفات في شتّى العصور، تباينت آراء الدّارسين وتضاربت أقوالهم في أسس ترتيب أبوابها وفصولها، وقد صح العزم مني على الكتابة في هذا الباب مع كثرة ما كتب فيه لأسباب دفعتني لذلك هي:

١. الخلف في هذا الموضوع، وتباين الآراء بين الدّراسين والباحثين.

٢. رأيت كثيراً من الباحثين لا يقيم دراسته على استعراض مؤلفات النّحو، وهذا ما أوقعهم في خللٍ ظاهرٍ في وصف أساس التّأليف في تلك المصنفات.

٣. أنّ النّحاة عرضوا لعللٍ جزئيّة تتعلق بترتيب بعض الأبواب والفصول في أثناء مؤلفاتهم، وهذا يشعر بأنّ هناك أساساً في التّأليف تنتظم عليه جلّ مؤلفات النّحو.

٤. عدم تفسير ترتيب تقديم بعض الأبواب كالمجرورات في كثيرٍ ممّا كتب في هذا الباب.

٥. أنّ دراسة الأسس المنهجيّة في ترتيب الأبواب طريقٌ يهدي إلى أساليب تعليم العربية ونشرها.

وقد قسمت البحث على ثلاثة مباحث: المبحث الأول: (عرض الدّراسات السّابقة)، والمبحث الثّاني: (عرض المصنفات النّحويّة وتقسيمات أبوابها على أساس نظرية الجمل)، المبحث الثالث: (الجملة وبناء الكلم العربية).

ولمّا رأيت كثيراً من الدّراسات ترجع إلى ما سبقها، وتسير على آرائهم دون نقد، اقتصدت فانتخبت جملة ليست باليسيرة يتحقّق بها مقصود البحث إن شاء الله.

وهدفي من ذلك أن أَصِل إلى ذلك المنهج والأساس من خلال كتب النّحو؛ لعلّي أهتدي إلى طريقٍ يوضح شيئاً من إشكالات التّأليف، والله الهادي إلى الصّواب.

المبحث الأوّل: عرض الدّراسات السّابقة:

عرضت بعض الدّراسات إلى طريقة ترتيب الأبواب وتقسيمها، فمن تلك الدِّراسات ما كتبه الدّكتور حسن عون في كتابه (تطور الدّرس النّحوي)، فقد ذكر أنّ المصنفات قبل الزّمخشري كانت تسير على أربعة صور:

الأولى: تصنف المادة العلميّة في كتب النّحو على أساس تأثير العامل.

والثّانية: تصنف على أساس العامل، أو الشّكل الإعرابي، أي: أن يكون شكل الكلمة في الجملة هو المتحكم في عملية التّأليف، وفي تنظيم المادة النّحوية.

والثالثة: صنفت فيها المادة النّحوية على أساس الفصل بين قضايا النّحو وقضايا الصّرف.

والرّابعة: صنّفت فيها الأحكام النّحوية على أساس النّظر في المفرد والمركب، فالبحث النّحوي يقسّم على البحث في المفرد وأحكامه، ثم البحث في التّركيب اللُّغويّ أو الإسنادي[١].

ثم ذكر أنّ هذه الصّور الأربعة كان سيبويه واعياً بأسسها؛ ولكن ((عدم التّخطيط الدّقيق قد أضعف قدرته على التّنفيذ))[٢]، وأشار إلى أنّ المبرّد وقع بما وقع فيه سيبويه، فقد اتسم منهجه بالتّخليط، ثم وصف جملة من المؤلفات

(١) تطور الدّرس النّحوي ٨٥.

(٢) تطور الدّرس النّحوي ٨٦.

النّحوية كالجمل للزّجاجي، و (التّفاحة) لأبي جفعر النّحاس و (الإيضاح) للفارسيّ، و (اللّمع) لا بن جنيّ بالتّخليط وعدم الاتساق[١].

وهنا نرى في الأقسام الأربعة تداخلاً، فالثّاني يتداخل مع الأوّل، والثّالث هو ما سارت عليه جلّ المؤلفات النّحويّة، والرّابع إنْ أراد بالمفرد دراسة الأبواب النّحوية بالنّظر للكلمة داخل التّركيب كالفاعل والمبتدأ، وأراد بالتّركيب الجملة فهذا أيضا قلّما يتضمنه كتاب نحويّ، والتّركيب اللغويّ والإسناديّ لا يخرج دراسة المفردات ضمن الجمل، وإن أراد بالمفرد الصّرف و أراد في التّركيب النّحو فقد تداخل مع الثّالث، ولعلّ عدم تمثيله لهذه الأقسام جعلنا نستشكل هذه التقسيمات.

أمّا الدّكتور محمد إبراهيم عبادة فقد ذكر أنّ لتبويب النّحو أربعة أنماط:

أولها: ما سار عليه سيبويه من ترتيبه للكتاب وبدئه بالجملة الفعليّة وتراكيبها، وانتقاله بعد جملة من الأبواب إلى الجملة الاسميّة، ثم أشار إلى سيطرة فكرة العامل على سيبويه[٢]، وأشار إلى أنّ الإطار العام لدى سيبويه هو البدء بالمركبات والانتهاء إلى أصغر وحدة لغويّة، وأنّ البناء الدّاخلي للكتاب هو تقسيمه إلى أبواب دون أن يفرق بين المسائل الرئيسة والمسائل المتفرعة عنها، وعلل ذلك بأنّه قد وجد أبوابا في غير موضعها في الكتاب[٣].

---

(١) تطور الدّرس النّحوي ٨٨.

(٢) ينظر : النّحو التّعليمي في التّراث العربي ٢٠ ــ ٢٢.

(٣) ينظر: النّحو التّعليمي في التّراث العربي ٢٤ ــ ٢٦.

والنّمط الثّاني: من أنماط التّأليف قام على أساس المعمولات، أي: على أوجه الإعراب: المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فالمجزومات، ومثل لهذا النّمط بكتاب (اللّمع) لابن جنيّ، و (المقدِّمة في النّحو) لعليّ بن فضال المجاشعيّ، و (تسهيل المقاصد وتكميل الفوائد) لابن مالك، و (شرح شذور الذّهب) لابن هشام الأنصاريّ، و (همع الهوامع) للسُّيوطي[١].

والنّمط الثّالث: يعتمد على البدء بالعوامل التي ترفع وتنصب وتجرُّ وتجزم، ومثل لهذا النّمط بـ (المقدِّمة لخلف الأحمر)[٢]، و (التّفاحة) لأبي جعفر النَّحاس، وكتاب (العوامل) لعبد القاهر الجرجانيّ، و (الفصول الخمسون) لابن معطي[٣].

والنّمط الرّابع: حديثٌ يتمثّلُ بعرض مسائل النّحو في إطار التّقسيم الثّلاثي لأجزاء الكلام الاسم و الفعل و الحرف، وهو منهج سار عليه الزّمخشري في (الأنموذج) و (المفصّل)، واقتفى أثره ابن الحاجب في (الكافية)، ومحمد بن عثمان البلخي في (الوافي في النّحو)[٤]، وأشار بعد دراسة هذا النَّمط إلى أنّ الزمخشري جدّد في هذا التَّصنيف[٥].

ثم ذكر أنّ هناك أنماطاً أخرى خرجت عن تلك الأربعة، وهي مصادر لم تسر على منهج واضح في عرض الأبواب، ومثل لهذا الاتجاه بكتاب

---

(١) ينظر: النّحو التّعليمي في التّراث العربي ٢٧.

(٢) اختلف في نسبة هذه المقدّمة لخلف الأحمر، والقول في نسبتها له بعيد ؛ لذا فإنّي استبعدتها في عرضي للمصنّفات النّحويّة .

(٣) ينظر: النّحو التّعليمي في التّراث العربي ٤٠ ــ ٥٦.

(٤) ينظر: النّحو التّعليمي في التّراث العربي ٥٧ .

(٥) ينظر: النّحو التّعليمي في التّراث العربي ٦١.

(الواضح)للزبُّيدي، و (المقرّب) لابن عصفور، وابن هشام في (مغني اللَّبيب)، و (الإعراب عن قواعد الإعراب)[1].

وسيأتي الجواب عن الأبواب التي أتت في غير موضعها في الكتاب لسيبويه، وما ذكره في كتاب (التفاحة) الذي يظهر سيره على منهج سيبويه، كما أن منهج الزّمخشري ومن سار عليه لم يخرجه عن نسق المعمولات.

وممن عرض لمناهج التّأليف والأسس التي قامت عليها الدّكتور كريم حسين الخالديُّ، فالمؤلفات النّحويّة لديه على أسسٍ أربعة:

أولاً: العامل، فقد قدَّموا الأبواب التي يكون العامل فيها الفعل، ثم تليها الأبواب التي يكون العامل فيها الاسم، ثمّ الأبواب التي يكون العامل فيها الحرف، ثم أشار إلى أن ممن سار على هذا الأساس (الكتاب) لسيبويه، و (مقدِّمة في النّحو) لخلف الأحمر، و (الجمل) للزّجاجي، و (التّفاحة) للنّحاس، والعوامل للجرجانيّ[2].

أمّا الأساس الثّاني فهو (الإعراب والبناء)، فقد ذكر أنّه من أهم الأسس التي استند إليها النُّحاة في تبويب كتبهم، وقد بدأ الاعتماد عليه مبكراً منذ النِّصف الأول للقرن الثّاني الهجريّ، واستمر إلى يومنا هذا بصيغ متغايرة، ومع جعل النّحاة ذلك أساساً فقد تباينوا في بناء الهيكل العام و التّقسيم الدّاخلي لكتبهم، وذكر أنّ من أوائل من اعتمد هذا الأساس أبو بكر بن السّراج في

(١) ينظر: النّحو التّعليمي في التّراث العربي ٦٥ ــ ٨٠.

(٢) ينظر: مناهج التّأليف النّحوي (الخالدي) ١٥٥ــ ١٥٦.

(الأصول)[١]، والفارسي في (الإيضاح)، وابن جنيّ في (اللّمع)، والحريريّ في (الملحة)، وأبو البركات الأنباري في (أسرار العربيّة)[٢].

وحسبك أن تنظر في (الأصول) و (الإيضاح) للفارسيّ؛ لتعلم أنّ ما ذكره في هذه الكتب مجانبٌ للصّواب، فـ (نعم وبئس)، و (أسماء الأفعال) وغيرها من المبنيات جاءت في (الأصول)[٣]بين المعربات، ولم يعرض الفارسيّ في (الإيضاح) للمبنيات استقلالاً عدا ما كان من إشارات في المقدِّمة[٤]، وقد عرض لإعراب الفعل وبنائه في موطن واحد[٥].

والأساس الثّالث _ لدى الخالديّ _ مبنيٌّ على تقسيم الكلمة إلى اسم و فعل و حرف، وذكر أنّ هذا التّقسيم أوّل ما ظهر في (الكتاب) لسيبويه، ثم ذكر أنّه لم يخرج عن سبيل هذا التقسيم الثلاثيّ في كونه معتمداً في التّبويب إلاّ الزّمخشريّ، فقد ابتدع قسماً رابعاً سماه بالمشترك[٦].

ولعلّ مراده بقوله ((لم يخرج عن سبيل هذا التقسيم الثلاثيّ في كونه معتمداً في التّبويب إلاّ الزّمخشريّ)) ممن سار على هذا النّهج، أمّا أنّ يكون هذا هو المنهج العامّ في جميع كتب النّحو _ وهو ما يرجحه حديثه في القسم الرّابع _

(١) ينظر: مناهج التّأليف النّحوي (الخالدي) ١٤٢ _ ١٤٤.

(٢) ينظر: مناهج التّأليف النّحوي (الخالدي) ١٥٦.

(٣) ينظر: الأصول ١/ ١١١و ١٤٣.

(٤) ينظر: الإيضاح ٦٠.

(٥) ينظر: الإيضاح ٣١٧.

(٦) ينظر: مناهج التّأليف النّحوي (الخالدي) ١٤٤ _ ١٤٥.

فهو أمرٌ لا يسلّم له فقد تجد مسائل في الحروف تتوسط أبواب النّحو، وكذا القول في الأفعال في سائر المصنفات.

والأساس الرّابع هو المفرد والجملة، وأراد بالمفرد الاسم و الفعل و الحرف، وبالجملة (دراسة الجملة وأحكامها)[١]، ويبعد أن يكون مراده بالجملة التّركيب الإسنادي المنحصر في جملة المبتدأ والخبر والفعل والفاعل[٢]، أو دراسة النّحو الدّراسة التّركيبية التي تقابل دراسة الصّرف المتعلّقة بالمفرد، ذلك أنّ جلّ كتب النّحو جمعت بين دراسة التّركيب والمفرد.

ثم أشار الخالديُّ إلى أنّ هذا الأساس ليس له كبير أثرٍ في التّأليف النّحويّ؛ فقد استبدّت فكرة التّقسيم الثّلاثيّ على مناهج النّحاة في كلّ عصور التّأليف النّحويّ[٣]، وأشار إلى أنّ للزَّمخشري أثراً واضحاً في هذا النّوع من التّبويب؛ لتأليفه كتاب (المفرد والمؤلف) الذي درس فيه أحوال المفرد والتّركيب.

ثم ذكر أنّ ممن سار على هذه الطّريقة ابن عصفور في (المقرب)، وأبوحيان في (ارتشاف الضّرب) و (اللُّمحة البدريّة) و (وغاية الإحسان)، و (الموفور من شرح ابن عصفور)[٤].

---

(١) ينظر: مناهج التّأليف النّحوي (الخالدي) ١٤٦_ ١٤٧.

(٢) يدلك على ذلك أنّه لما عرض للجمل للزّجاجي قال: ((ليس للجمل فيه نصيب إلاّ باب (حكايات الجمل))، وذكر توسع ابن هشام الأنصاري في (مغني اللبيب) في هذا الباب (ينظر: مناهج التّأليف النّحوي (الخالدي) ١٤٦_ ١٤٧).

(٣) ينظر: مناهج التّأليف النّحوي (الخالدي) ١٤٦ _ ١٤٤.

(٤) ينظر: مناهج التّأليف النّحوي (الخالدي) ١٥٦.

وأنت إذا نظرت إلى (المقرب) لا تجد فيه حديثاً عن الجملة وأقسامها، إلاّ ما كان من حديث في باب الحكاية، وهذا لا يمكن أن يبنى عليه القول بأنّ (المقرب) بني على أساس المفرد والجملة[١]، وهناك أسسٌ أظهر من ذلك كما سيأتي، أمّا (الموفور من شرح ابن عصفور) لأبي حيان فهو اختصار لشرح ابن عصفور على الجمل، إلاّ أنّ أبا حيان سار في (الموفور) على ترتيب (المقرّب)، كما ذكر في مقدّمة (الموفور)[٢]، ولم تكن الجملة قسيمة لغيرها من الأبواب، عدا ما عرض له أبو حيان في باب الحكاية وما تفرع عنها[٣]، وكذا القول في (غاية الإحسان)، فلم يذكر الجملة البتة إلاّ ما كان في باب الاشتغال[٤]، بل إنّ تقسيمه على الاسم و الفعل و الحرف أظهر، فقد جعل آخر الأبواب ما يتعلق بالحروف صرفاً ونحواً بعد أن عرض لجملة أحكام تتعلق بالاسم و الفعل نحواً و صرفاً[٥]، وكذا القول في (اللُّمحة البدريّة)، و (ارتشاف الضّرب)، فلم تدرس الجملة استقلال، أمّا ما ذكره في بعض الأبواب كباب المبتدأ والخبر فهو حديث عن الجملة ضمن باب من الأبواب[٦]، ولا يمكن أن يقال في مثله إنّه

(١) ينظر: المقرب ١/ ٢٩٣.

(٢) ينظر: الموفور من شرح ابن عصفور ١٣١.

(٣) ينظر: الموفور من شرح ابن عصفور ٢٩٨ _ ٣٠٣.

(٤) ينظر: النّكت الحسان شرح غاية الإحسان ٦٢.

(٥) ينظر: النّكت الحسان شرح غاية الإحسان ٢٧٠ _ ٣٠٠.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١١٠.

أساسٌ بني عليه ترتيب هذه المؤلفات، أمّا قول أبي حيان (القول في الأحكام الإفرادية)[١]، فهو يريد بذلك الصّرف.

وأشار الخالديّ إلى أساس خامس: وهو تداخل مباحث الصّرف والنّحو في بعض المصنّفات، واستقلالها في مصنفات أخرى، ثمّ ذكر الكتب المستقلّة بالصّرف كالتّصريف للمازني، والتّكملة للفارسي[٢]، وهو يريد بهذا الأساس الكتب التي جمعت بين النّحو والصّرف، وجعلت الصّرف قسيما للنّحو في التّأليف، وقد مثّل لهذه المجموعة بكتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، (والكافية الشّافية)، و (لباب الإعراب للإسفراييني)، و (قطر النّدى)، و (شذور الذّهب) لابن هشام الأنصاري[٣].

والحق أن جلّ كتب النّحو التي عرضت للصّرف جعلت الصّرف قسيماً للنّحو، ولم يخرج عن ذلك إلاّ نزرٌ يسيرٌ، وإن كانوا يعرضون لمسائل تدعو لها الحاجة في أثناء أبواب النّحو كما سيأتي.

وأشار إلى أنّ ثمّة كتباً تنفرد بسمات لا تشاكل غيرها، وأنّ تلك السِّمات ليست منهجية، وإنّما تدلّ على اضطراب وعدم تنظيم[٤]، ومثّل لها بـ (المقتضب) للمبرّد، و (المقدّمة المحسِّبة) لابن بابشاذ، و (كشف المشكل) لحيدرة اليمنيّ، و (مغني اللّبيب) لابن هشام الأنصاري[٥].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١١٠.

(٢) ينظر: مناهج التّأليف النّحوي (الخالدي) ١٤٨_ ١٤٩.

(٣) ينظر: مناهج التّأليف النّحوي (الخالدي) ١٥٦_ ١٥٧.

(٤) ينظر: مناهج التّأليف النّحوي (الخالدي) ٢٤٩.

(٥) ينظر: مناهج التّأليف النّحوي (الخالدي) ١٥٧و ٢٤٩.

وسيأتي الحديث عن بعض هذه المصنفات؛ لنرى أنّ ما ذكره فيه نظر، ولا يستقيم عند التّحقيق.

أمّا الدّكتور غانم قدوري الحمد فقد عرض لمناهج العلماء التي ساروا عليها في مؤلفاتهم التّعليمية، وذكر أنّ المنهج العام الذي سار عليه النّحاة هو النّظر إلى نوع الكلمة:الأسماء والأفعال والحروف، ومنها ما هو مرتب بحسب نوع الحركة الإعرابيّة: المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، ومنها ما هو مرتب بناء على الوظيفة النّحوية لمكونات الجملة العربية، أي: جملة المبتدأ وفروعها، والجملة الفعليّة ولواحقها، ثم أبواب لمكملات الجملة الاسمية والفعليّة(١).

وقد وصف كتاب سيبويه بأنّه يسير على البناء الوظيفيّ، وأنّ (المقتضب) للمبرّد أحسن ترتيباً منه، وإن كان تتابع الأبواب في (المقتضب) لا يدلُّ على أساسٍ واضحٍ، أمّا ابن السّراج في (الأصول) فقد قدّم مسائل النّحو على مسائل الصّرف، ومباحث الأسماء على مباحث الأفعال، والمعرب على المبني، فالأسماء المعربة لدى ابن السّراج مرتّبةٌ موضوعاتها على أساس العلامة الإعرابية.

ثم أشار إلى أنّ ابن السّراج بذلك قد وضع أساساً آخر للتّرتيب، يقوم على تقسيم موضوعات النّحو إلى: مرفوعات ومنصوبات ومجرورات، ثم ذكر أنّ مجموعة من الكتب اتبعت هذا المنهج ك (الجمل) للزّجاجي، و (الإيضاح) للفارسيّ، و (الواضح) للزّبيدي، و (اللّمع) لابن جنّي، و (التّبصرة و التّذكرة) للصّيمري، وترسخ هذا المنهج لدى ابن مالك(٢).

---

(١) مناهج التّأليف النّحوي عرض ومناقشة ٤١.

(٢) مناهج التّأليف النّحويّ عرض ومناقشة ٤٥ ــ ٤٧.

وأشار في مبحث (ترتيب الموضوعات بحسب الإعراب والبناء) إلى أنّ (الأصول) لابن السّراج يسير على الوظيفة النّحوية إلاّ أنّ المادة النّحويّة رتبت فيه على أساس الإعراب والبناء[١].

وأشار (الحمد) إلى أنّ منهج ترتيب الموضوعات النّحوية بحسب حركة الإعراب ظهرت معالمه لدى الزّمخشري في (المفصّل)، وكان أكثر وضوحاً لدى ابن الحاجب في كتاب (الكافية)[٢].

كما ذكر أنّ النُّحاة قد يرتبون الموضوعات بحسب العمدة والفضلة، وجعل السُّيوطي في كتابه (همع الهوامع) نموذجا لهذا الاتجاه[٣]، ولا يستقيم ذلك، فكلّ من العمدة والفضلة جزء من أقسام الكتاب، وثمّة أقسامٌ أخرى، كالمجرورات والعوامل والتّوابع، ومسائل صرفيّة عنون لها السيوطي بتغييرات الكلم الإفرادية[٤]، على أنّ العلماء يعدون ما أتى بعد الفاعل فضلة[٥].

أمّا زروقي جمعة فقد قسمت اتجاهات التّأليف إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: عالج النّحو عن طريق (التّراكيب) كسيبويه دون الانتظام في نسق معين.

والقسم الثّاني: قسّم على أساس (المعمولات)، ومثلت له بـ (اللّمع) لابن جنّي.

---

(١) مناهج التّأليف النّحويّ عرض ومناقشة ٤٧ ــ ٤٨.

(٢) مناهج التّأليف النّحويّ عرض ومناقشة ٤٨.

(٣) مناهج التّأليف النّحويّ عرض ومناقشة ٤٨.

(٤) ينظر: همع الهوامع ١/ ٢ــ٣.

(٥) ينظر: شرح المفصل ١/ ١٧٢.

والقسم الثّالث: قسّم على أساس (العوامل)، ومثلت له بـ (مقدّمة النّحو) المنسوبة لخلف، و (التّفاحة) لأبي جعفر النّحاس، وكتاب (العوامل المئة) لعبد القاهر الجرجاني، و (الفصول) لابن معطي.

القسم الرّابع: قسّم على أساس عناصر الكلام، ومثلت له بـ (المفصّل) للزّمخشريّ[١].

وممّن كتب في مناهج العلماء وتقسيمهم أبواب مصنفاتهم النّحويّة (ليلى شكورة) فقد أشارت إلى أنّ تناول القضايا النّحويّة في أغلب المصنفات النّحويّة يراعى فيه الجانب التّطبيقي[٢]، وقد سارت في تقسيماتها على ما سار عليه الدّكتور إبراهيم عبادة، واقتفت أثره[٣].

أمّا الدّكتور سعود بن غازي أبو تاكي فقد عرض لأمّات كتب النّحو، إلاّ أنّ دراسته لترتيب الأبواب وتقسيماتها لم يكن له نصيب كبير من البحث، ولعلّ دراسة مقاصد التّأليف استبدت بالكتاب، فقد عرض للأصول لابن السّراج، وتحدث عن أبواب الكتاب دون أن يعرض إلى الطّريقة التي سلكها في كتابه، واكتفى بوصفه بالدّقة والوضوح وحسن التّرتيب[٤]، وذكر أنّ مما يؤخذ

---

(١) ينظر: أصول التّأليف في مصادر التّراث النّحويّ ١٣٨، وقد عرضت لمؤلفات أخرى، ونقلت آراء كثير ممن سبقها كأبي تاكي وكاظم والخالدي، فالنقد المذكور في من نقلت عنه يغني (ينظر: ١٦٨ و ١٦) .

(٢) ينظر: الباب النّحوي ٤١_٥٥.

(٣) ينظر: الباب النّحوي ٥٧ _ ٦٢.

(٤) خصائص التّأليف النّحوي ١٤٧_ ١٥٨.

على كتاب (الجمل في النّحو) للزّجاجيّ عدم ترابط أبوابه[١]، أمّا كتاب (التّفاحة) لأبي جعفر النّحاس فقد عرض لأبوابه دون أنْ يوضح المنهج الذي سار عليه في ترتيب تلك الأبواب، سوى ما ذكره من أنّ المؤلّف جمع في كلِّ باب المسائل المتشابهة[٢]، ووصف كتاب (الإيضاح) لأبي عليٍّ الفارسيّ بأنّه متجانس الموضوعات، وأنّ هذا التّجانس أقرب إلى التّرتيب والتّبويب المتعارف عليه في المؤلفات التّعليمية، رابطاً ذلك بنظرية العوامل من رفعٍ ونصبٍ وجرٍّ وجزمٍ، وذكر أنّ ذلك التّقسيم يلائم تفكير المتعلمين[٣]، أمّا (الواضح) للزُّبيدي فقد عرض له ووضح أبوابه وفصوله دون أن يعرض إلى طريقة ترتيبها[٤]، وعرض لكتاب (اللّمع) لابن جنيّ وذكر أنّ موضوعاته ومسائله رُتّبتْ على طريقة ما سبقه من كتب النّحاة[٥].

وممن عرض لتقسيم الأبواب النّحويّة الدّكتورة وضحة عبد الكريم الميعان فقد وصفت كتابي _ (تلقين المتعلم) لابن قتيبة، و (الموفقي) لابن كيسان _ بأنّهما اتسما بالخلط والاضطراب في عرض المادة العلميّة، وأنّهما لم يسيرا على ترتيب معيّن في عرض الأبواب النّحويّة[٦]، وعرضت لجملة من المؤلفات، فلم

(١) خصائص التّأليف النّحوي ١٠٩ و ١١٠.
(٢) خصائص التّأليف النّحوي ١١٢.
(٣) خصائص التّأليف النّحوي ١١٦.
(٤) خصائص التّأليف النّحوي ١٢٢.
(٥) خصائص التّأليف النّحوي ١٣٣.
(٦) التّأليف النّحويّ بين التعليم والتفسير ٢٣١.

توضح منهجية التّقسيم والتّبويب بصورة تفصيليّة[١]، ولعلّ دراستها كانت مقتصرة على مقاصد التّأليف التي تعنى بالاتجاه و المسار التّأليفي، أهو نحو التّعليم أم الوصف، وهذا ما جعلها تعرض لمؤلفات ليست تعليميّة، ككتب إعراب القرآن.

وممن عرض لأسس تقسيم أبواب النّحو وموضوعاته بشيء من التّفصيل الدّكتور احميدة العوني، موضحاً في خاتمة بحثه أنّ النّحو العربي في ترتيبه وتبويبه نشأ مضطرباً غامضاً، ثم استقام بعدُ[٢]، وأشار إلى أنّ النّحاة مختلفون في أساس ترتيب أبوابه وتفريعاتها، وأنّ الأسس المنهجيّة لترتيب الأبواب بدأ بمقدِّمات الأبواب النّحوية و أبوابها الكبرى والتّفصيليّة، مشيراً إلى أنّه في عمومه رُتِّب على أساس نظريّة العامل والمعمول[٣]، وأشار إلى أنّ ابن السّراج[٤]وابن جني[٥] أقاما ترتيب (الأصول) و (اللّمع) على أساس أقسام الكلمة، وذكر أنّ الزمخشري رتب (المفصّل) على أقسام الكلمة، وأنّ الأساس الذي اعتمد عليه هو نظرية (العامل والمعمول)[٦]، وذكر أنّ جملة من الكتب النّحوية اعتمدت تبويبها النّحوي على أساس الكلمة[٧].

---

(١) التّأليف النّحويّ بين التعليم والتفسير ٢٣٦ _ ٢٥٩.

(٢) ينظر: الأسس المنهجية لتبويب النّحو العربيّ ٢٦٧و٢٦٨.

(٣) ينظر: الأسس المنهجية لتبويب النّحو العربيّ ١٣٣و ٢٦٧.

(٤) ينظر: الأسس المنهجية لتبويب النّحو العربيّ ٩٣.

(٥) ينظر: الأسس المنهجية لتبويب النّحو العربيّ ٩٩.

(٦) ينظر: الأسس المنهجية لتبويب النّحو العربيّ ٩٦ و٩٧ و ١٣٣.

(٧) ينظر: الأسس المنهجية لتبويب النّحو العربيّ ١٠٤.

وحينما عرض أسس ترتيب المرفوعات، وارتباط النّواسخ بها، أشار إلى أنّ متأخري النُّحاة جعلوا دراسة النّواسخ بعد باب الابتداء، وليس بعد الفاعل، وأنّ ابن مالك كان من أولائك العلماء الذين ساروا على هذا التّرتيب، فترتيبه مناسب لخصوصيّة التّراكيب، فقد رتب النّواسخ على أنّها تركيبٌ كاملٌ، لا على أنّ المرفوع من أجزائها، وعليه فترتيب النُّواسخ محا تلك النّظرية التّجزيئية التي تعنى بالمرفوع من حيث هو مرفوع، فالذي جعل النّواسخ تأتي تاليةً المبتدأ هو كونها مبتدأ وخبراً في الأصل، وأشار إلى أنّنا لو تأمّلنا باب (المبتدأ والخبر)، ثم نظرنا إليه نظرة تركيبية لوجدنا أنّ النُّحاة بنوا تبويبهم على أساس الجملة الاسمية، وما يتفرع عنها، وهذا كفيل باستبدال باب (المبتدأ والخبر) بالجملة الاسمية؛ لنكون أمام منهج آخر للتّبويب مبنيٍّ على التّركيب، لا على المرفوعات والمنصوبات والمجرورات(١).

وأشار إلى أنّ محوري التّبويب النّحوي – لدى متأخري النُّحاة _ هما باب (المبتدأ والخبر)، وما بقي متعلّقة بهذين البابين، وكان ذلك عند عرضه للنّواسخ وأسس ترتيبها(٢)، فقد ربط ترتيب غيرها من الأبواب بقضايا أخرى، وجعل تفسير ترتيب الأبواب مغايراً لهذا الأصل(٣).

بعد هذا العرض الموجز لما ذكره الباحثون في مناهج التّأليف يتبين لنا ما يأتي:

---

(١) الأسس المنهجية لتبويب النّحو العربيّ ١٨٤.

(٢) ينظر: الأسس المنهجية لتبويب النّحو العربيّ ٢١٥ و ٢١٦و ٢١٨.

(٣) ينظر: الأسس المنهجية لتبويب النّحو العربي ٢٢٨ و٢٣٢ و ٢٤١ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩.

أولاً/ عدم اتفاق الدّارسين في وصف مناهج التّصنيف للمؤلفات النّحويّة[١]، وهو أمرٌ يفرضه واقع الاختلاف في التّأليف النّحويّ، فالمتقدّمون لم يسيروا على منهج واحد في مصنفاتهم، قال ابن بابشاذ: ((ولما كانت الطُّرق في فروع العلم مُتّسعة، والعبارات في تنويعه وتقسيمه مختلفة بحسب ما أوتي كلُّ مصنَّف من قدر...ألف العبد مختصرا يشتمل على الأصول؛ لكي يختص بأسهل طرقها، وأبين مناهجها))[٢]، وقد وصفت أكثر كتب النّحو بالتّشويش في التّرتيب والتّقسيم[٣].

كما أنّ جُلُّ كتب النّحو لم يوضّح أصحابها مناهجهم، والأسس التي بنوا عليها ترتيب الأبواب وتقسيمها[٤]، مع ما يفرضه اختلاف التّصور الذهنيّ من عالم لآخر ممّن عرضوا لبيان هذه المناهج، فكلٌّ قد يعينه واقع التّأليف على ما يؤيد تصوره، فقد يقول قائلٌ بأنّ التأليف في بعض المصنفات النّحويّة غير متّسق، وهو أقرب إلى الاعتباط منه إلى التّرتيب المنطقي، وقد ينظر آخر فيرى أنّ بعض المصنفات رتّبت بالنّظر إلى العامل؛ لما رأى من تقديم عوامل أو تأخير أخرى، ومنهم من يرى أنّ كتب النّحو رتبت على أساس الاسم والفعل؛ لأنّ هذه الكتب بدأت بنحو الاسم، ثم عرضت لإعراب الفعل، وآخر يرى أنّ للجانب الوظيفيّ أثراً في التّرتيب، وكلّ ذلك في الغالب لا يخلو من اعتراض،

(١) ينظر : مناهج التّأليف النّحوي (للخالدي) ١٤٢.

(٢) المفيد في النّحو ٣١ _٣٢.

(٣) ينظر : المستوفى ١/ ٣ و الأسس المنهجية لتبويب النّحو العربي ٣٨.

(٤) ينظر : الأسس المنهجية لتبويب النّحو العربي ٣٩ _ ٤٢.

إلاّ ما كان من بعض المصنفات التي نصّ أصحابها على أسس التّرتيب والتّقسيم، لذا فَجُلُّ ما قيل في أسس التّأليف النّحويّ أقوال افتراضية مستنتجة من استقراء مفردات المؤلفات النّحوية[١]، وهذا ما جعل الأمر يتقطّع بينهم، فكتاب سيبويه لا يسير على منهج ظاهر عند بعضهم[٢]، ويراه آخرون ظاهر المنهج[٣]، ومنهم من يرى أنّه قسّم على أساس نظرية العامل[٤]، ومنهم من يرى أنّه قسّم على أساس الوظيفة النّحوية للكلمة في الجملة العربية[٥]، وكذا القول في (المقتضب) و (الأصول)[٦]، ويرى الدّكتور غانم قدوري الحمد أنّ منهج ابن السّراج في (الأصول) اتسم بالوضوح، وأنّه رُتّبت موضوعاته على أساس العلامة الإعرابية، ووضع أساساً آخر للتّرتيب، يقوم على تقسيم موضوعات النّحو إلى: مرفوعات و منصوبات و مجرورات، وأنّ مجموعة من الكتب اتبعت منهج ابن السّراج في (الأصول)[٧]، ويرى آخرون أنّ (الأصول) لابن السّراج أفاد من كتاب سيبويه في تبويبه، فقد قسم كتابه إلى أقسام بحث في أحدها الاسم، وفي

---

(١) ينظر: مناهج التّأليف النّحوي (الخالدي) ١٣٨ و١٥٠ و ١٥١.

(٢) ينظر: التّأليف النّحوي ١٨٦ و ١٨٧و ١٨٩ و١٩١ و١٩٤.

(٣) ينظر: المدارس النّحوية خديجة الحديثي ٨٢ و منهج كتاب سيبويه في التّقويم النّحوي ١٩ و ٤٥٠ و أصول التّأليف في مصادر التّراث النّحوي العربي ١٤٢ _ ١٤٦و ١٩٤ و تطور الدّرس النّحوي ٤٠ و ٤٢ و مناهج التّأليف النّحويّ ٤٥.

(٤) ينظر: الموازنة بين نظرية العامل ونظرية تضافر القرائن في الدّرس النّحويّ ٣.

(٥) مناهج التّأليف النّحويّ ٤٥.

(٦) ينظر : الموازنة بين نظرية العامل ونظرية تضافر القرائن في الدّرس النّحويّ ٣ و الأسس المنهجية لتبويب النّحو العربيّ ١٦٩.

(٧) مناهج التّأليف النّحويّ عرض ومناقشة ٤٥ _ ٤٧.

الثّاني الفعل، وفي الثّالث الحرف[١]، ويصف الدّكتور حسن عون (الجمل) للزّجاجي، و (التّفاحة) لأبي جعفر النّحاس، و (الإيضاح) للفارسيّ، و (اللّمع) لا بن جنيّ بالتّخليط وعدم الاتساق[٢]، ويشير الدّكتور سعود أبو تاكي إلى أنّ كتاب (الجمل في النّحو) للزّجاجي ليس مترابط الأبواب[٣]، ووصف الدّكتور عبد الفتاح شلبي (الجمل) بأنّ ترتيبه ((مضطرب مشوه متعثر، لا يخضع لملاك عام، ولا يصدر عن نظرة خاصّة))[٤]، وأشار الخالدي أيضاً إلى عدم ترابط ألفية ابن معطي[٥].

وحينما يذكر بعض الدّارسين أنّ ابن مالك لم يخالف منهجه في التبّويب يرى الخالدي أنّه لم ينهج نهجاً واحداً في تبويبه لبعض أقسام المعربات[٦].

ويرى الدّكتور سعود أبو تاكي كتاب (الإيضاح) لأبي عليٍّ الفارسيّ بأنّه متجانس الموضوعات، وأنّ هذا التّجانس أقرب إلى التّرتيب والتبويب المتعارف عليه في المؤلفات التّعليمية، رابطاً ذلك بنظرية العوامل من رفع ونصب وجرّ وجزم[٧].

---

(١) ينظر: ١٦٨.

(٢) تطور الدّرس النّحوي ٨٨ .

(٣) خصائص التّأليف النّحوي ١٠٩ و ١١٠.

(٤) أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التّفسير والعربية ٥٢١.

(٥) مناهج التّأليف النّحويّ (الخالدي) ٢٤٠.

(٦) مناهج التّأليف النّحويّ (الخالدي) ٢٣٨ _ ٢٤٠.

(٧) خصائص التّأليف النّحوي ١٠٩ و ١١٠.

وإنْ رأى الدّكتور محمّد إبراهيم عبادة أنّ السّيوطي في (همع الهوامع) سار على أساس المعمولات[١] فالدّكتور غانم قدوري يرى أنّه قسّم أبوابه على أساس العمدة والفضلة[٢]، وقد وصف الدّكتور إبراهيم عبادة بعض المؤلفات بأنّها لم تسر على منهج واضح كـ (الواضح) للزُّبيديّ و (المقرّب) لابن عصفور، وترى الدّكتورة وضحة عبد الكريم الميعان أنّ (تلقين المتعلم) لابن قتيبة، و (الموفقي) لابن كيسان اتسما بالخلط والاضطراب في عرض المادة العلميّة، ونصت على أنّهما لا يسيران على ترتيب معيّن في عرض الأبواب النّحويّة[٣]، ويرى الدّكتوراحميدة العوني أنّ كتب النّحو شابها كثير من الخلط والفوضى في ترتيب الأبواب الصُّغرى[٤].

وهناك من يرى أنّ مناهج التّأليف قد تتداخل في الكتاب الواحد[٥]، وأنّ وضع بعض المؤلفات في مجموعة واحدة ليس دليلاً على التّجانس والتّطابق، ذلك أنّ كثيراً من أوجه الاختلاف بين كتب المجموعة الواحدة ظاهرٌ[٦]؛ وهذا ما دفع إلى الحيرة في وصف مناهج بعض الكتب، قال الدّكتور تركي بن سهو العتيبي في مقدّمة تحقيقه (شرح المقدمة الجزوليّة): ((لم أستطع أن أحدد منهجاً

---

(١) ينظر: النّحو التّعليمي في التّراث العربي ٢٧.

(٢) مناهج التّأليف النّحويّ عرض ومناقشة ٤٨.

(٣) التّأليف النّحويّ بين التعليم والتّفسير ٢٣١.

(٤) الأسس المنهجية لتبويب النّحو العربيّ ٩٣ و ٢٤٤، وقد أشار في ص ٢٣٤ إلى أنّ منهج النُّحاة القدامى هو أن يذكروا موضوعات الباب النّحويّ مرتبة ترتيبا منهجيّاً، دون تصريحٍ بذلك .

(٥) مناهج التّأليف النّحويّ عرض ومناقشة ٤٩ و مناهج التّأليف النّحويّ (الخالدي) ٢٢٥.

(٦) مناهج التّأليف النّحويّ (الخالدي) ٢٢٥.

معيناً للنهج الذي اقتفاه أبو موسى الجزولي في مقدِّمته، وكذلك صنع غيري ممن كتب عنه وعن مقدّمته هذه))[1].

ثانيا/ إنْ غَلب على أصحاب المصنفات التّعليمية عدم بيانهم لمناهجهم، وتقسيم أبواب كتبهم[2]، فَجِلَّةٌ من أصحاب المصنفات عرضوا لذلك، فابن السّراج وضح ترتيب (الأصول) بقوله: ((وأنا أتبع هذا الذي ذكرت من عوامل الأسماء والأفعال والحروف بالأسماء المفعول فيها، فنبدأ بالمرفوعات، ثم نردفها المنصوبات، ثمّ المخفوضات، فإذا فرغنا من الأسماء وتوابعها وما يعرض فيها ذكرنا الأفعال وإعرابها، وعلى الله تعالى يتوكل وبه نستعين))[3]، وأشار عليٍّ بن فضال المجاشعيّ في مقدّمة كتابه (المقدّمة في النّحو)، إلى تقسيمه إلى عشرة فصول[4]، وأشار ابن بابشاذ إلى أن تحصيل النّحو ((يكون بإحكام أصوله

(١) شرح المقدّمة الجزولية ١/ ٥٤، وينظر ص ٥٩، على أنّ في النّسخ اختلافا كما أشار الدكتور تركي ١/ ٥٦ و ٥٧.

(٢) ينظر : مختصر النّحو ٣٩ و تلقين المتعلم ٥ و الموفقي ٩٥ و الشّجرة ٨١ و الموجز ٣١ و الأصول ٣٥ و التّفاحة ١٣ و الجمل في النّحو ١ و الواضح ٤٧ و الإيضاح ٥١ و اللّمع ٤٥ و التّبصرة والتّذكرة ١/ ٧٤ و شرح المقدّمة الكافية في الإعراب ١/ ٢ و المفيد ٢٩ و شرح المقدّمة الكافية في الإعراب ١/ ٢ و الملخص في ضبط قوانين العربية ١٠١ و الدّرر في شرح الإيجاز للنيسابوري ٢ و الإرشاد إلى علم الإعراب للقرش الكيشي ٦٥، وقد خصّ الدكتور احميدة العوني ذلك المنهج بالمتقدمين، وهو أمرٌ لا يستقيم (ينظر: الأسس المنهجية لتبويب النّحو العربي ٢٣١) ،كما أشار في مواضع أخرى إلى مراعاة التّرتيب (ص ٢٣٤).

(٣) الأصول ١/ ٥٧.

(٤) المقدّمة في النّحو ٢١.

وتقديم الأهم فالأهمّ من فصوله))[1]، وكذا الزّمخشري في مقدمة (المفصّل) أشار إلى تقسيم كتابه إلى أربعة أقسام: الأسماء والأفعال والحروف والمشترك في أحوالها[2]، وقال ابن رشد: ((وأمّا التّرتيب الذي سلكنا نحن في هذا الكتاب؛ فإنّا رأينا أن نقدِّم أولاً من أمر الألفاظ المفردة، ما الاهتمام بمعرفته مساو للاهتمام بمعرفة الإعراب بل لعله أكبر...، وهذا هو شكل التّثنية وشكل الجمع، وشكل المذكّر وشكل المؤنث...ونجعل هذا الجزء الأول من هذا الكتاب، والجزء الثاني النّظر في الإعراب والمعربات، وفي هذا الجزء نذكر أشكال المركبات، ومواد الإعراب))[3]، ثم قال: ((ولذلك كان النّظر في هذا الكتاب ينقسم أربعة أقسام:

الأول: في المقدمات، والثاني: في الأشكال الثّلاثية، الثالث: في الإعراب، الرابع: فيما يفي من معرفة أشكال الألفاظ المفردة، ومن معرفة أشكال أطراف الكلم التي لا تسمى إعرابا))[4].

وقد نص أمين المحلّي (ت٦٧٣هـ) في مقدّمة (مفتاح الإعراب) على تقسيم كتابه على خمسة أبواب، أولها في فواتح التّعليم، والثّاني في الجملة الاسمية،

---

(١) المفيد ٣٨.

(٢) المفصّل ٣٢.

(٣) الضّروري في صناعة النّحو ٨ ــ ٩.

(٤) الضّروري في صناعة النّحو ١٠ .

والثّالث في الجملة الفعلية، والرابع في توابع الأسماء والأفعال، والخامس في الخواتيم المكمِّلة[١].

وأشار السُّيوطيّ في مقدّمة (همع الهوامع) إلى ترتيبه، فذكر أنّه جعله من مقدّمات، ثم بابا في العمد (المرفوعات)، وبابا في الفضلات (المنصوبات)، وثالثاً في المجرورات، ورابعاً في العوامل، وخامساً في التّوابع، وسادساً في الأبنية، وسابعاً في تغييرات الكلم الإفراديّة، وذكر السُّيوطيّ أنّه ترتيب بديع لم يسبق إليه[٢].

ثالثاً/ ذكر الدّكتور بهاء الدّين أنّ جميع كتب النّحو رتبت على وفق نظرية العامل[٣]، وأشار د احميدة العوني إلى أنّه لا يمكن أن نتحدث عن تبويب نحوي دون اعتماد نظرية العامل[٤]، وأنّ أهم أساس اعتمد عليه النُّحاة في التّبويب هو أساس المعمولات، وأنّ سيبويه هو أوّل من سار على ذلك[٥].

ولا ريب أنّ نظرية العامل حاضرة في الدّرس النّحويّ[٦]، وقد يقدّم بعضهم الحديث عن العامل في مقدّمة كتبهم التّعليمية قبل الشّروع في الأبواب، كأبي

---

(١) مفتاح الإعراب ٢٣_٢٤، وممن أشار لترتيب ركن الدّين الشَّوكاني ت ٥٧١هـ (ينظر: القواعد والفوائد في الفوائد في الإعراب ٣٣) .

(٢) ينظر : همع الهوامع ١/ ٢_٣.

(٣) ينظر: الموازنة بين نظرية العامل ونظرية تضافر القرائن في الدّرس النّحوي ٢.

(٤) الأسس المنهجية لتبويب النّحو العربيّ ٩٧.

(٥) الأسس المنهجية لتبويب النّحو العربيّ ١٢١ و ١٣٤.

(٦) ينظر : منهج كتاب سيبويه في التقويم النّحوي ٢٥٠ و تطور الدّرس النّحويّ ٨٥ و النّحو التّعليمي في التّراث العربي ٢٠ _ ٢٢ و أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية ٥١٨ _ ٥٢١ و النّحو التّعليمي في التّراث العربي ٢١.

بكر الشّنتريني، فقد أشار في مقدّمة كتابه (تلقيح الألباب في عوامل الإعراب) إلى تقسيم العوامل، فقال: ((عامل الإعراب على ضربين: لفظي ومعنويّ، فالمعنويّ على ضربين:

أحدهما: الرّافع للفعل المضارع، وهو وقوعه موقع الأسماء في نحو قولك: (زيد يقوم).

والثّاني: هو الرّافع للمبتدأ، وخبره عند بعضهم، وهو تعرية الأسماء المحدث عنها، أو بها من العوامل اللّفظية))[1]، وقال قبل (باب الفاعل): ((وأمّا العامل اللَّفظي: فعلى ثلاثة أضرب: أفعال وحروف وأسماء.

أمّا الأفعال فعلى ضربين: متصرِّف، وغير متصرف، وكلّها عاملة، وعملها على ضربين: رفع ونصب، والمرتفع بها على ثلاثة أضرب: فاعل ومفعول جعل الفعل حديثا عنه، واسم كان وأخواتها))[2].

كما ربط ابن معطي تقسيمه في (الفصول الخمسون) بنظرية العامل[3]، فبعد المقدِّمات تحدث عن ما يعمل فيه الفعل إلى أن بلغ العامل في المبتدأ والخبر[4]، كلّ هذه الأبواب يصدرها بالحديث عن العامل، وكذلك عصام

(١) تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ٥٦.

(٢) تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ٥٩.

(٣) الفصول الخمسون ٩٥ ــ ١٩٨.

(٤) الفصول الخمسون ١٩٨.

الإسفرائيني في (شرح الفريد)[١]، فقد قسّم كتابه على نظرية العامل[٢]، وذكر المحقق أنّ تقسيمه وترتيبه جديد لم يسبق إليه[٣].

وأشار الزّنجانيّ إلى أنّ المنصوبات تذكر عقب المرفوعات؛ ((لاشتراكهما في أنّ العامل الواحد يعمل فيهما))[٤]، وعرض الدّكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي إلى كتاب (الإيضاح) لأبي علي الفارسيّ، وبين أنّ ترتيبه كان مبنياً على أثر العامل يقول: ((وأنت إذا نظرت إلى أبواب كتاب الإيضاح رأيتها تصدر عن فكرة أثر العوامل... هذا هو الملاك العام الذي صدر عنه الشيخ أبو علي في ترتيب (الإيضاح)؛ نظراً إلى أثر العوامل من حيث الرّفع، والنّصب، والجرّ في الأسماء أولاً، ثمّ من حيث الرّفع والنّصب والجزم في الأفعال ثانياً، وبين هذين يذكر التّوابع))[٥]، ووصف ابن جني بأنّه سائرٌ على طريقة شيخه، ثم خلص إلى أنّ ترتيب أبي عليّ يعدّ تجديداً، وأنّه كان قدوة للنُّحاة بعده كالزّمخشريّ وغيره[٦].

---

(١) ينظر : شرح الفريد ١٢١.

(٢) ينظر : شرح الفريد ٨٦ ــ ٨٩ ، والفهارس ٥٥٦ ــ ٥٦٠.

(٣) ينظر : شرح الفريد ٨٧ .

(٤) الكافي شرح الهادي ٢/ ٦٠٠.

(٥) أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية ٥١٨ ــ ٥١٩ و ينظر الأسس المنهجية لتبويب النّحو العربي ١٠١.

(٦) ينظر: أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية ٥٢١.

ولعلّ القول بأنّ المصنفات النّحويّة بنت ترتيبها وتقسيمها على نظريّة العامل مردّه إلى سيطرة فكرة العامل على الفكر النّحوي في كثير من تأويلاته[١]، فالعامل هو وسيلة تفسيريّة للعمل، المقصود منها ضبط القوانين في ما يرفع وينصب ويخفض[٢]، وهي لا تعمل بذاتها، قال الصّيمري: ((العوامل إنّما هي علامات للعمل؛ لا أنّها تعمل شيئا في الحقيقة))[٣]، وقال ابن الحاجب: ((هو الأمر الذي يتحقق به المعنى المقتضي للإعراب))[٤].

وقد حاول أبو عبدالله الحسين الدّينوري ربط التّقسيم بالعامل فلم يستقم له ذلك، فعدل إلى علل أخرى، فقال: ((فالمبتدأ والخبر أخوان؛ لأنّ عامل الرّفع في المبتدأ هو نفسه عامل الرّفع في الخبر إمّا وحده في قول، وإمّا مع المبتدأ في قول آخر، والفاعل وما لم يسم فاعله أخوان؛ لأنّ كلاً منهما يرتفع بإسناد الفعل إليه مع تقدمه عليه، و (اسم كان وأخواتها) و (خبر إن وأخواتها)) أخوان؛ لأنّ كل واحد منهما مشبه بالفاعل؛ ولأنّ المنصوب مع كل واحد منهما هو المرفوع في المعنى، و (الفعل المضارع) مفرد وإن كان بينه وبين (المبتدأ) مناسبة ضعيفة في أن عامليهما معنويان، ولكنها مناسبة ضعيفة؛ فلذلك

(١) ينظر : النّحو التّعليمي في التّراث العربي ٢١.

(٢) ينظر : أسرار العربيّة ٦٨ ، و شرح جمل الزّجاجي لابن الضّائع ١/ ١٤٤.

(٣) التّبصرة والتّذكرة ١/ ٩٩.

(٤) الإيضاح شرح المفصّل ١/ ١٢٥.

أفرد))[1]، وعرض ابن السّراج للعوامل في (الموجز) ولم يجعل تقسيمه مبنيّاً عليها[2].

ومع عناية الجرجانيّ في بيان مقاصد النّحو وعلله، إلاّ أنّه لم يتحدث عن ترتيب الأبواب وربطها بالعامل[3]، وفي كتابه (العوامل المئة النّحويّة) قسّمه على نظريّة العامل، ولو أخذ بهذا التّقسيم لوجدنا اختلافاً كبيراً بين هذا التقسيم والمصنفات التي ذكر أنّها تسير على نظريّة العامل، فالعوامل اللّفظية القياسية سبعة هي: الفعل واسم الفاعل و اسم المفعول و الصّفة المشبهة والمصدر والاسم المضاف والاسم التّام، يذكر كلّ ما عملت فيه هذه العوامل[4]، والعوامل اللّفظية السّماعية ثلاثة أقسام: حروف وأفعال وأسماء، يبدؤها بحروف الجرّ ثم حروف النصب، يبدؤها بواو المعية و حروف النداء و حروف الاستثناء ثم إن وأخواتها، ثم ما ينصب الفعل المضارع والجوازم[5]، ثم يتحدث عن الأفعال السماعية وهي: الأفعال الناقصة و أفعال المقاربة وأفعال الشّك واليقين[6]، أمّا الأسماء في هذا القسم فهو يريد بها الأدوات الجازمة، وما يعمل في التّمييز، وبعض

(١) ثمار الصّناعة ٢٤٥.

(٢) الموجز ٤٠.

(٣) شرح الجمل للجرجاني ١٢٥، ١٤٣.

(٤) العوامل المئة ٨٣ و المصباح ٦٤_٧٠.

(٥) العوامل المئة ٨٧ _ ٢١٦ و المصباح ٧١ .

(٦) العوامل المئة ٢٥١ _ ٢٧٧ و المصباح ٨٥ _ ٨٩ .

الكلمات كروويد وبله))[1]، ليخلص إلى العوامل المعنويّة، وهي: الابتداء، ورافع الفعل المضارع، وما يعمل في الصّفة[2].

ولما عرض ابن إياز في كتابه (قواعد المطارحة) للعوامل، وتحدث عنها حديثاً مفصلاً لم يجعله أساساً لترتيب الأبواب[3]، بل قسّمه على أساس المعمولات[4].

وقد أشار الزّنجاني إلى أنّ المنصوبات تذكر عقب المرفوعات؛ لاشتراكهما في أنّ العامل الواحد يعمل فيهما))، إلاّ أنّه لم يكتف بالعامل علّة في الترتيب، بل ذكر أنّ المنصوب قد يكون هو المرفوع والعكس، ثمّ لم يذكر علّة لتأخيره الجرّ، سوى أنّه لم يبق عقب المرفوعات والمنصوبات إلاّ المجرورات، فجعل ذلك علّة تأخيرها[5]، وكأنّ علّة العامل لم تستطع أن تفسر تأخر الجرّ، كما فسّرت الترتيب المرفوعات والمنصوبات.

وقد جعل ابن بابشاذ معرفة العامل قسماً من أقسام النّحو ينبغي معرفته ودراسته، إلاّ أنّه لم يرتب (المقدّمة المُحْسِبة) و (المفيد)[6] على نظريّة العامل.

---

(١) العوامل المئة ٢٣١_ ٢٥١ و المصباح ٨٣_ ٨٥.

(٢) العوامل المئة ٣١٧ و المصباح ٩٠.

(٣) قواعد المطارحة ٥٤_١١٤.

(٤) قواعد المطارحة ١١٥.

(٥) الكافي شرح الهادي ٢/ ٦٠٠.

(٦) شرح المقدّمة المحسبة ١٠٠ و المفيد ٥٥ و ٥٢ و ٩٢.

واختلافهم في العوامل يضعف القول بأنّ التّقسيم والتّبويب مبنيّ عليها[١]، قال ابن أبي الرّبيع: ((وإذا نظرت إلى الرّفع والنّصب والجرّ، وجدتها حادثة في الاسم بأوصافٍ: فما منها حادثٌ بلفظ، نسب العمل إلى ذلك اللّفظ، وما منها حادث بغير لفظ يقتضيه ويدلُّ عليه، نسب العمل إلى الوصف، وقيل فيه: عاملٌ معنويٌّ، وجميع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات هو من القسم الأوّل، إلاّ المبتدأ فإنّه من القسم الثّاني، فعامله معنويٌّ))[٢]، والمبتدأ من المرفوعات، وربّما قدّم على غيره من الأبواب.

كما أنّ العامل قد يكون في تركيب واحد لمعمولين، كتركيب الجملة الفعليّة، فالمشهور أنّ الفعل عمل في الفاعل و المفعول به والظّرف و المفعول معه، ومع ذلك فهذه الأبواب قد يقدّم بعضها في مصنفات وسمت بأنّها تسير على نظرية العامل.

لذا فإنّ ((فكرة العامل لا يمكن استيعاب جميع الموضوعات النّحويّة، فظهور الخلل في التّرتيب ظاهر على أثر هذه النظريّة))[٣].

رابعاً: إذا نظرنا إلى كثيرٍ من مصنفات النّحو، يظهر لنا أنّ منهج البناء والتّرتيب والتّقسيم ليس غائباً عن النّحاة في مؤلفاتهم، فهيكلة كتب النّحو وتسلسل مسائله، وتقديم مرفوعها على منصوبها، وتأخير مجرورها، ومباينة

---

(١) ينظر : الفوائد والقواعد (شرح اللّمع للثمانيني) ١٥٩ و أسرار العربية ٦٢ و ٦٨و١٤٤ و الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٢٠ _ ١٢٢ و شرح المقدّمة الجزولية ٢٣٥/١ و الفصول الخمسون ٩٦ و قواعد المطارحة ٥٤_٥٥ و المغني في النّحو ٢/ ١٣٦ و أصول النّحو العربي ١٩٩.

(٢) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ٢/ ٢٩٢.

(٣) ينظر : مناهج التّأليف النّحوي (الخالدي) ١٣٨_ ١٤٢.

الحروف للأسماء والأفعال، وجعلهم لبعض المسائل أصلاً ينزع إليه عند الخلاف؛ كلُّ ذلك مشعرٌ بمنهج متصور في أذهانهم يسيرون عليه[١].

وقد عرض النّحاة لمسائل أدقّ من التصّور العام للتّأليف، كتقديم بعض الأبواب على بعض، وأشاروا إلى ذلك في أثناء الشُّروح والتّعليقات، فذكروا أنّ المنصوبات تذكر عقب المرفوعات؛ ((لاشتراكهما في أنّ العامل الواحد يعمل فيهما))[٢]، واختلفوا في الفاعل والمبتدأ أيهما أحق بالتّقديم، فمن قائل إن الفاعل أولى بالتّقديم؛ لأنّ عامله عامل لفظي، وهو ظاهر مذهب الزّجاجي كما ذكر البطليوسي و أبوحيان[٣]، ومنهم من قدّم المبتدأ، وهو ظاهر مذهب ابن السّراج والفارسي كما ذكر البطليوسي و أبوحيان[٤]، ومذهب الجرجاني[٥]؛ لأنّ المبتدأ أول الجملة، وهو أقوى في التّصرف، وأعمّ من الفاعل، والفاعل يأتي عقب الفعل فهو ثاني الجملة، ويضعف في التّصرف؛ فإذا قدّم بطلت فاعليته

(١) ينظر: الباب النّحويّ ٢١.

(٢) الكافي شرح الهادي ٢/ ٦٠٠.

(٣) ينظر : الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ١٤٤ و ١٤٥ و منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك ١/ ١٥٨، ولعلهما بنيا ذلك على صنيعه في كتابه الجمل (ينظر : الجمل ١٠) والنكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة ١/ ٢٢١.

(٤) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ١٤٥ و منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك ١/ ١٥٨ ، لعله بنياه على تقديمه لباب المبتدأ والخبر في الأصول (ينظر: الأصول ١/ ٥٨).

(٥) شرح الجمل في النّحو ٢٩٨.

على مذهب البصريين[١]، وأوجبوا ((تقديم ذكر المفاعيل على المشبّهة، وانتصابها كلّها؛ لكونها فضلة يستغني الكلام عنها))[٢].

وقد عرضوا لعلّة كون المبتدأ أولاً[٣]، وعلّة تقديم المفعول له عند بعضهم؛ لأنّه مصدر فجعل تابعاً للمفعول المطلق، وأخره بعضهم بعد المفعول فيه؛ لأنّ الفعل محتاج إلى الزّمان والمكان أشدّ من احتياجه للعلّة[٤].

ومع ما ذُكر من اضطراب الأقوال في مناهج التّأليف النّحويّ بين الدّارسين فإنّ النّاظر في كتب النّحاة يجد أنّ التّأليف يقوم على أساس بنية الكلم العربي، القائم على الجملة بشقيها: الاسميّة و الفعليّة، التي لا يتمّ الكلام إلاّ بها، وذلك ظاهرٌ في تقديم سيبويه وغيره من النُّحاة دراسة ركني الجملة: (المبتدأ والخبر والفعل والفاعل) في جلّ المصنفات التّعليمية[٥]، وإن قُدّم شيءٌ من ذلك أو أخر، فهو لعلّة كما سيأتي، ثم تعقبها بعد ذلك أبواب النّحو الأخرى، فقد ذكر البطليوسي وأبوحيان: أنّه لا خلاف في أنّ رتبة المرفوع قبل المنصوب

---

(١) ينظر : الفوائد والقواعد (شرح اللّمع للثمانيني) ١٥٨ و شرح عيون الإعراب ٣٠ و ترشيح العلل في شرح الجمل ٨١ و اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٢٤ و الكافي شرح الهادي ١/ ٣٥٠ و شرح جمل الزّجاجي لابن الضائع ١/ ١٤٤ و المغني في النّحو ٢/ ١٢٥ _ ١٢٧ و شرح اللمحة البدريّة ١/ ٢٩٦ و النُّكت على الألفيّة والكافية والشّافية والشّذور والنّزهة ٢٢١ و ينظر : منهج ابن مالك في ترتيب أبواب الألفية ٣٨٠.

(٢) الكافي شرح الهادي ٢/ ٦٠٠.

(٣) ينظر: شرح الجمل في النّحو ١٤١.

(٤) ينظر: النُّكت على الألفيّة والكافية والشّافية والشّذور والنّزهة ٣٩١ و ٤٠٢.

(٥) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل ١٤٤ و منهج السّالك في الكلام على ألفية ابن مالك ١/ ١٥٨.

والمجرور[1]، وعلى هذا الأساس قدِّمت المرفوعات في عامّة كتب النّحو، وهو أمرٌ له دلالته، وهو أنّ المرفوعات هي أساس بناء الجمل في العربيّة، لا يتمّ الكلام إلاّ بها، ولا يمكن أن تخلو جملة من مرفوعٍ، فأولى العلماء هذين البابين عناية في التّأليف والتّقسيم، وفي ما سيأتي عرض لجملة من المؤلفات النّحويّة، واستعراض ترتيب أبوابها، مع النّظر إلى بناء الجملة في ترتيب تلك المؤلفات، وجعله أساساً يمكن الرّكون إليه في تفسير شيءٍ ممّا أشكل.

(١) الحلل في إصلاح الخلل ١٤٤ و منهج السّالك في الكلام على ألفية ابن مالك ١/ ١٥٨، وسيأتي مزيد بيان في بعض المصنفات التي خرجت عن ذلك النّهج.

المبحث الثّاني: عرض المصنفات وتقسيمات أبوابها على أساس نظرية الجمل:

لم يصل إلينا شيءٌ صحيح النِّسبة من المؤلفات النّحويّة في الصّدر الأوّل قبل الكتاب لسيبويه، والقول بأنّ النّحو في تلك الحقبة مضطرب الأبواب غامض[١]، وأنّه كان عبارة عن مسائل متفرقة[٢]ضربٌ من الظّن لا يغني من العلم شيئاً، يوهنه ما ذكر أهل التّراجم من مؤلفات لم نقف عليها، فقد ذكروا أنّ لنصر بن عاصم اللّيثي (ت ٨٩ هـ) كتاباً في العربيّة، وهو أحد تلاميذ أبي الأسود الدّؤلي، وذكر الرّافعي أنّه أول كتاب وضع في العربية[٣]، وذكر الأستاذ سعيد الأفغاني أنّ ليحيى بن يعمر (ت١٢٩هـ) أوليّة التّأليف، مستنداً في ذلك على ما ذكره القفطيّ[٤]، ثم يأتي بعد ذلك كتابا عيسى بن عمر (ت١٤٩هـ) (الإكمال) و (الجامع)[٥]، وكلّ ذلك لم نقف عليه، بل قد أشار بعض المتقدِّمين

(١) ينظر: الباب النّحوي ١٢ و ٥٠ و الأسس المنهجية لتبويب النّحو العربيّ ٩٣.

(٢) ينظر: الباب النّحوي ١٢ و ٥٠.

٣(٣) ينظر: تاريخ العلماء النّحويين من البصريين والكوفيين ١٥٧ و تاريخ آداب العرب ١/ ٢٩١ و التّأليف النّحوي بين التّعليم والتّفسير ٦٥، ذكرت بعض المصادر كتابا في القراءات ليحيى بن يعمر ١٢٩هـ، ودراسة النّحو والقراءات مختلطة، إلاّ أننا لا نستطيع أن نجزم بما في هذا الكتاب لأننا لم نقف عليه (ينظر التّأليف النّحوي ٦٢).

(٤) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النُّحاة ١/ ٤٤ و من تاريخ النّحو ٣٥.

(٥) ينظر: أخبار النّحويين البصريين ٤٩ و طبقات النحويين واللغويين ٢٢و٢٣.

إلى عدم الوقوف على بعض هذه المؤلفات أو فقدها(١)؛ لذا فالحديث عن مناهج الصّدر الأوّل ضرب من الظنّ.

أمّا سيبويه فهو من أوائل من أسس ترتيب كتابه على الجمل في العربيّة، فقد صدر كتابه بالفاعل، بعد أن عرض لتفسيرات الكلم في العربيّة(٢)، ثمّ أعقبه بأبواب جلُّها لها علاقة بالجملة الفعليّة(٣)، وعليه فقد بدأ بالجملة الفعلية، ولم يفصل بين الجملة الفعليّة والاسميّة إلاّ بالجرّ بالحرف و التّوابع، وأدرج النّكرة والمعرفة مع التّوابع لارتباطها بها(٤)، ودار حديثه حول دراسة الجملة الفعليّة في جملة من الأبواب إلى أن وصل إلى دراسة الجملة الاسمية(٥).

ومما يدلّ على رسوخ دراسة الجملة وجعله أساساً في الترتيب لدى سيبويه ما ذكره حول المسند والمسند إليه في مقدّمة الكتاب قبل عرضه لأبواب النّحو(٦).

---

(١) قال السِّيرافي عن كتابي عيسى بن عمر (الإكمال والجامع): (وهذان الكتابان ما وقعا إلينا ولا رأيت أحدا يذكر أنّه رآهما) أخبار النّحويين البصريين ٤٩، وينظر : إنباه الرواة على أنباه النُّحاة ١ ٤٤ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/ ٣٣ و النّحو التّعليمي في التّراث النّحويّ ٢٠_ ٢١.

(٣) من تلك الأبواب : إعمال المصادر والصفة المشبهة والحال والمفاعيل.. (ينظر : النّحو التّعليمي في التّراث العربي ٢٠ _ ٢٢ و الباب النّحويّ ٥٢).

(٤) ينظر : الكتاب ١/ ٤١٩ و ٤٢١ و النّحو التّعليمي في التّراث العربي ٢٠ _ ٢٢ و الباب النّحويّ ٢٢_ ٢٣.

(٥) ينظر: النّحو التّعليمي في التّراث العربي ٢٠ _ ٢٢ و الباب النّحويّ ٥٢.

(٦) ينظر : الكتاب ١/ ٢٣.

أمّا (**المقتضب**) للمبرّد فقد أشارت الدّكتورة خديجة الحديثي إلى أنّ المبرّد رتب مسائل الكتاب ترتيباً خيراً مما كانت عليه في الكتاب[١]، ويرى فريق من الباحثين أنّ المبرد خالف سيبويه، وأنّه مختلُّ التّرتيب[٢]، ولعلّ الخلل الذي وقع في ترتيب المخطوط هو ما جعل بعض الدّارسين يقعون في بعض إشكالات ترتيب أبوابه، فكتاب (المقتضب) لم يخرج على الصّورة التي أرادها المبرِّد، بل وقع التّقديم والتّأخير في أبوابه، فبعض أجزاء الجزء الرّابع هي أبواب (المقتضب) الأولى، وبعض أبواب الجزء الأوّل هي آخر الكتاب[٣]، وعلى هذا التّرتيب نجد أنّ المبرِّد بدأ بالنّحو قبل الصّرف[٤]، فقد بدأ بإعراب الأسماء والأفعال (المعرب والمبني)[٥]، ثم أعقب ذلك بباب الفاعل[٦]، وعرض بعد ذلك لحروف العطف

---

(١) ينظر: المبرد سيرته ومؤلفاته ٢٧٣ و ٢٧٩و٢٨١.

(٢) ينظر : المبرد سيرته ومؤلفاته ٢٨٣ و ٢٩٣ و ٢٩٤ ، و أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية ٥١٩ و تطور الدّرس النّحوي ٨٧ و مناهج التّأليف النّحوي للخالدي ٢٤٩_٢٥٠ ، و أصول التّأليف في مصادر التّراث النّحوي العربي ١٤٧ و مناهج التّأليف النّحوي عرض ومناقشة ٤٦ و الأسس المنهجية لتبويب النّحو العربي ٩٣.

(٣) ينظر : مناهج التّأليف النّحوي للخالدي ٢٥٠ و المقتضب للمبرّد قراءة في تحقيقه ١٠٠ _ ١٠٦.

(٤) ينظر :المقتضب (للمبرد) قراءة في تحقيقه ١٠٥.

(٥) المقتضب ١/ ٣_ ٧ ، (١٤١ _ ١٦٦) المقتضب (للمبرد) قراءة في تحقيقه ١٠٥، الترقيم الأول لطبعة المقتضب الأولى ، وما بين قوسين للطبعة الثانية المتداولة ، وسأكتفى بالإشارة إلى الطبعة الأولى ، مع الإشارة إلى بحث أ د ماجد القرني في مجلة العلوم العربية، وهو على الشّابكة، العدد خمسون.

(٦) المقتضب ١/ ٨ ، و المقتضب (للمبرد) قراءة في تحقيقه ١٠٥.

ومعانيها[١]، ثم أعقبه بمسائل التّمرين، ثم باب (المفعول الذي لم يسم فاعله)[٢]، ثم باب التّنازع[٣]، ثم باب (كان وأخواتها)، وقد عنون له (هذا باب الفعل المتعدي إلى مفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد)[٤]، ثم أعقبه بمسائل تتعلق بكان وأخواتها[٥]، وعرض بعد ذلك لـ (إن وأخواتها)[٦]، ثم مسائل من باب (كان) و (إنّ)[٧]؛ ليعرض بعد ذلك لباب (المبتدأ والخبر)[٨]؛ وبذلك نرى أنّه أسس بناء المقتضب كان على الجملة، فبعد أن عرض ما يتعلق بالفاعل، أعقبه بالفعل الذي يدخل على الجملة الاسمية فيغير تركيبها، وناسب أن يصله بباب (إنّ وأخواتها) فهي قائمة مقام الفعل مشبهة له؛ لذا قال في ترجمة الباب: (هذا باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال)[٩].

(مختصر النّحو) لابن سعدان الكوفي (٢٣١هـ)، اختصر ابن سعدان كتابه فقدم بمقدمة وضح فيها اليسير من مسائل الإعراب والبناء[١٠]، ثم بدأ

---

(١) المقتضب ١/ ١٠ ، و المقتضب (للمبرد) قراءة في تحقيقه ١٠٥.

(٢) المقتضب ٤/ ٥٠ و المقتضب (للمبرد) قراءة في تحقيقه ١٠٥.

(٣) المقتضب ٤/ ٧٢ و المقتضب (للمبرد) قراءة في تحقيقه ١٠٥.

(٤) المقتضب ٤/ ٨٦ و المقتضب (للمبرد) قراءة في تحقيقه ١٠٥.

(٥) المقتضب ٤/ ٩٨ و المقتضب (للمبرد) قراءة في تحقيقه ١٠٥.

(٦) المقتضب ٤/ ١٠٧ و المقتضب (للمبرد) قراءة في تحقيقه ١٠٥.

(٧) المقتضب ٤/ ١١٥ و المقتضب (للمبرد) قراءة في تحقيقه ١٠٥.

(٨) المقتضب ٤/ ١٢٦ ، و المقتضب (للمبرد) قراءة في تحقيقه ١٠٥.

(٩) المقتضب ٤/ ١٠٧ و المقتضب (للمبرد) قراءة في تحقيقه ١٠٥.

(١٠) مختصر النّحو ٣٩.

بباب الفاعل والمفعول به[١]، وأعقبه باب النّعت[٢]، والإضافة وتقديم الفعل وتأخيره وحروف النّسق[٣]، والقطع (الحال)[٤]، ثم بيان التّاء الأصليّة وغير الأصلية، والنّون الأصلية وغير الأصلية[٥]، وحروف الخفض[٦]، وباب حروف التّوكيد، والأفعال المضارعة[٧]، وحروف الخفض[٨]،وحروف الرّفع، والظّن[٩]، والتّعجب[١٠]، إلى أن بلغ باب (ما لم يسم فاعله)[١١]، وهو الباب ذو العلاقة الرئيسة بباب الفاعل الذي بدأ به، وجعل المفعول به تابعاً لباب الفاعل كما سبق؛ لأنّ المفعول به مرتبطٌ بالجملة الفعلية، أو ما يقومُ مقامها، وذكر حروف الخفض والإضافة، ثم أتى بعد ذلك بباب الابتداء[١٢]، وهو الباب الآخر في بناء الجملة في العربيّة.

---

(١) مختصر النّحو ٤٠.

(٢) مختصر النّحو ٤١.

(٣) مختصر النّحو٤٢ _ ٤٥.

(٤) مختصر النّحو ٤٦.

(٥) مختصر النّحو ٤٧_ ٤٨.

(٦) مختصر النّحو ٥٤.

(٧) مختصر النّحو ٥٠ _ ٥٣.

(٨) مختصر النّحو ٥٤.

(٩) مختصر النّحو ٥٨ .

(١٠) مختصر النّحو ٥٩ .

(١١) مختصر النّحو ٦٠.

(١٢) مختصر النّحو ٦١ _ ١٠٧.

(**تلقين المتعلم من النّحو**) لابن قتيبة ت٢٧٦هـ، بعد مقدّمة بدأها بإعراب البسملة[١]، تحدث باختصار عن مسائل الإعراب[٢]، ثم بدأ بحروف الجرّ[٣]،وتابعه بجملة من المسائل المتعلقة بالحروف (حروف الرّفع، حروف الجزم، حروف النّصب، الحروف المبهمة وحروف الاستثناء والمضمرة)[٤]، ثم تحدّث عن باب الفاعل و نائبه[٥]، ثم أتبعه بباب المبتدأ و الخبر[٦]، وهنا نجد تمحور الكتاب حول الجملة الاسميّة، وقد قدّم بدراسة الحروف، وذلك لا يعارض بناء ترتيبه على أساس الجملة.

(**الموفّقي**) لابن كيسان (ت ٢٧٨هـ)، فبعد البدء بباب الإعراب والبناء وما يلحق به من تقسيم معاني الكلام[٧]، أتى بما يوجب الرّفع، فذكر من المرفوعات الفاعل ومالم يسم فاعله، والمبتدأ والخبر، واسم (كان)، وخبر (إنّ)[٨]، ثم عقب بما يوجب النّصب[٩]، وما يوجب الخفض[١٠]، ثم التّوابع[١١]، ثم بعد

---

(١) تلقين المتعلم ٥ .

(٢) تلقين المتعلم ١٤ .

(٣) تلقين المتعلم ١٦ .

(٤) تلقين المتعلم ١٦ _ ٧٦.

(٥) تلقين المتعلم ٧٧ _ ٧٨ .

(٦) تلقين المتعلم ٨٥ .

(٧) الموفقي ٩٦ _ ١١٢.

(٨) الموفقي ١١٣ .

(٩) الموفقي ١١٤.

(١٠) الموفقي١١٦.

(١١) الموفقي١١٩.

ذلك أعاد الحديث عن مسائل (الابتداء وكان وإن وأخواتها وظن وأخواتها وما النّافية والتّعجب والاستفهام)، وجعله ضمن الحديث عن الابتداء فقال: ومما يجري مجرى الابتداء وخبره[١]، وما لم يسم فاعله[٢]، ثم تحدث عن مسائل الصّرف[٣]، ثم تحدث عن بعض الأبواب النّحوية كالاستثناء و (الإغراء) و (التّمييز) و (نعم وبئس)، ونواصب الفعل المضارع والعدد، و (لا) و ما وحروف القسم...[٤].

وتصدير ابن كيسان الحديث عن المرفوعات بشقيها قبل أن يشرع بسائر لهو خير دليلٍ على اعتماد الجملة في العربيّة أساساً في الترتيب.

(الشّجرة) لأبي إسحاق الزّجاج (ت ٣١١هـ)، بعد أن أوجز الإعراب والبناء وما يتعلق بهما[٥]، بدأ ببيان المرفوعات، مبتدئاً بالفاعل ونائبه، ثم المبتدأ وخبره، وخبر إنّ وأخواتها، ثم تابع المرفوع[٦]، ثم بين أوجه النّصب[٧]، وتابع المنصوب، وأوجه الجرّ وتابع المجرور[٨]، ثم بين الحروف التي ترفع بعدها الأسماء[٩]، وبعد ذلك بدأ ببيان بعض ما أجمله من أحوال الجملة وما يدخل

---

(١) الموفقي ١٣٨.

(٢) الموفقي ١٤٢.

(٣) الموفقي١٤٣ _ ١٦٢.

(٤) الموفقي١٦٢ _ ١٨١.

(٥) الشّجرة ٨١_ ٨٥.

(٦) الشّجرة ٨٦.

(٧) الشّجرة ٨٧.

(٨) الشّجرة ٨٨ .

(٩) الشّجرة ٨٩ .

عليها (كان وأخواتها، وظنّ، وإنّ)[١]، ثم بين ما يجرّ الأسماء من حروف الجرّ و الظُّروف والأسماء[٢]، ونلاحظ أنه في كلّ ذلك يقدّم أحكام المرفوع قبل المنصوب والمجرور، ثم ختم كتابه باب (الاستثناء)[٣]، والقول فيه كالقول في (الموفقي) لابن كيسان.

أمّا ابن السّراج (ت ٣١٦هـ)، فقد وصل إلينا من تراثه النّحويّ كتابان: (**الأصول**) و (**الموجز**)، فالأصول كان واضح التّقسيم حسن التّرتيب[٤]، وقد أشار في مقدّمته إلى منهجه في التّرتيب والتّقسيم[٥]، فبعد أن عرض مسائل تتعلق بتعريف الاسم والفعل والحرف و مسائل الإعراب والبناء[٦]، بدأ بذكر الأسماء المرفوعة[٧]، مبتدئاً بالمبتدأ[٨]، ثم الفاعل[٩]، وجعل بعض الأبواب ذات العلاقة بالفعل والفاعل كـ (نعم وبئس)، و (الأسماء التي عملت عمل الفعل)

---

(١) الشّجرة ٨٩ _ ٩١.

(٢) الشّجرة ٩٢_ ٩٦.

(٣) الشّجرة ١١١ .

(٤) ينظر: منهج كتاب سيبويه في التقويم النّحوي ٢١ و مناهج التّأليف النّحوي عرض ودراسة ٤٦ .

(٥) الأصول ١/ ٥٧.

(٦) الأصول ١/ ٣٦ _ ٥٥.

(٧) الأصول ١/ ٥٨.

(٨) الأصول ١/ ٥٨.

(٩) الأصول ١/ ٧٢ .

بعد باب (الفاعل)[١]، ثم عرض للمنصوبات[٢]، ثم ذكر الأسماء المجرورة[٣]، ثم تحدث عن التّوابع[٤]، ثم عرض للمنوع من الصّرف[٥]، ثم باب الأسماء المبنية[٦]، وإعراب الأفعال وبنائها[٧]، ثم عرض لحروف المعاني[٨]، ثمّ عرض لبعض الأبواب التي لها علاقة بما قبلها كباب (التّقديم والتّأخير)[٩]، فبعد أن قدّم أصول الأبواب عرّج على مسائل لها علاقة بها، إلاّ أنّها لا يمكن أن تدرك قبل ما سبقها من أبواب ومسائل، ثم ختم بالصّرف[١٠]، وعرض لمرفوع (كان) في المرفوعات، ومنصوبها في المنصوبات[١١]، كما عرض لـ (ما) الحجازية و (لا) و (لات) في المرفوعات[١٢]، وعرض لـ (إنّ وأخواتها) في المنصوبات فقط، ولم يذكر مرفوعها في المرفوعات[١٣]، وكذا (**الموجز**)، فقد قدّم الاسم المرتفع بعد مقدّمة

---

(١) الأصول ١/ ١١١ _ ١٤٨.
(٢) الأصول ١/ ١٥٨.
(٣) الأصول ١/ ١١٦ و ٢/ ١١
(٤) الأصول ٢/ ١٩ .
(٥) الأصول ٢/ ٧٩.
(٦) الأصول ٢/ ١١١ .
(٧) الأصول ٢/ ١٤٥.
(٨) الأصول ٢/ ٢٠٦.
(٩) الأصول ٢/ ٢٢٢.
(١٠) الأصول ٢/ ٣٩٨ و الجزء الثالث من الكتاب .
(١١) الأصول ١/ ٨٢ و ٢٢٨ (وقال في جزء المنصوبات قد مضى شرح ذلك).
(١٢) الأصول ١/ ٩٤ _ ٩٧.
(١٣) الأصول ١/ ٢٢٩.

الإعراب[١]، وهو عمدة الكلام في العربية، وأساس بناء الجملة، وعرض بعد ذلك للأفعال التي لا تتصرف والأسماء التي عملت عمل الفعل[٢]،ولا تخفى علاقتها بالجملة، ثم ذكر الأسماء المنصوبة[٣]،ثم ذكر المجرورات[٤]، وأعقب ذلك بالتّوابع[٥]، والممنوع من الصّرف[٦]، وإعراب الفعل[٧]، وباب الحكاية[٨]، ثم ختم كتابه بمسائل صرفية[٩]، وما صنعه في (كان وأخواتها وإنّ وأخواتها) في **(الأصول)** صنعه في **(الموجز)**، فالموجز تلخيص للأصول كما هو ظاهر من تبويب الأبواب وتقسيمها.

وهو بذلك يقسم كتابيه على قسمين: النّحو والصّرف، ثم يقسم النّحو إلى: الأسماء والأفعال و الحروف، كما هو ظاهر، ثم في داخل تقسيمه يقدّم ركني الجملة، فيبدأ بالمبتدأ والفاعل، إلاّ أنّه عرض في أبواب المنصوبات لمسائل تتعلق بالفاعل[١٠]، ولعلّ الذي دفعه العلاقة بينها وبين المفعول به، وهذا يوضح لنا أثر بناء الجملة في كتابه.

---

(١) الموجز ٣٤.

(٢) الموجز ٣٦ _ ٣٩.

(٣) الموجز ٤٠.

(٤) الموجز ٦١.

(٥) الموجز ٦٧.

(٦) الموجز ٧٢.

(٧) الموجز ٨٦.

(٨) الموجز ٨٩.

(٩) الموجز ٩٣.

(١٠) الأصول ١/ ٥١ _ ٥٧.

(**التّفاحة في النّحو**) لأبي جعفر النَّحاس (ت٣٣٨)، فبعد مقدّمة الإعراب قدّم الحديث عن الفاعل ومفعوله[١]، ثم ذكر باب الابتداء[٢]، ثم عرض لحروف الجرّ[٣]، وأتى بعد ذلك على بعض ما يدخل على الجملة الاسمية (كان وأخواتها)[٤]، والجملة الفعلية (نواصب الفعل المضارع وجوازمه)[٥]، ثم حروف الرّفع[٦]؛ ولعلّ هذا ما يجعلنا نقول إنّ حضور الجملة بادٍ في ترتيبه، فقد قدّم بدراسة الفاعل والمبتدأ، ثم أعقبه بالمجرورات وما يدخل على الجملتين، ثمّ عرض للتّوابع[٧]، ثم ذكر بعض المنصوبات (الحال، الظّروف الإغراء والتّحذير التّمييز النّداء والاستثناء)[٨]،وختم بالتّأنيث وألفات الوصل، والأسماء التي لا تتصرف[٩].

(**الجمل في النّحو**)، لأبي إسحاق الزّجاجي (ت٣٤٠هـ)، فبعد حديثه عن الإعراب و البناء قدّم الفاعل ومفعوله[١٠]، ثمّ أتى بالتّوابع[١١]، والأفعال

---

(١) التّفاحة ١٧ .

(٢) التّفاحة ١٨.

(٣) التّفاحة ١٩.

(٤) التّفاحة ٢٠.

(٥) التّفاحة ٢٠ _ ٢٢.

(٦) التّفاحة ٢٤ .

(٧) التّفاحة ٢٦.

(٨) التّفاحة ٢٩_ ٣٢.

(٩) التّفاحة ٣٤ _٣٩.

(١٠) الجمل ١٠.

(١١) الجمل ١٣_ ٢٧.

المتعدية واللازمة[١]، وهذا الباب مرتبط بالجملة الفعلية، ثم عرض لباب الابتداء[٢]، فجعل الابتداء يتلو الفاعل، ثم عرض لـ (كان وأخواتها وإنّ وأخواتها)، وهذه الأبواب مرتبطة بالجملة الاسميّة كما لا يخفى، ثمّ أتى بحروف الخفض والقسم[٣]، ثم تحدث عن بعض الأبواب المتعلّقة بعمل الفعل (مالم يسم فاعله، واسم الفاعل وأمثلة المبالغة والصِّفة المشبهة)[٤]، وفي هذه الأبواب يعرض لمسائل نحويّة وصرفيّة؛ لحاجة هذه الأبواب لها، وأتى على باب الإضافة؛ فنظر للمجرور بالحرف والقسم فجعله بعد (كان وأخواتها)، و (إن وأخواتها)، وبعد (المبتدأ)[٥]؛ لأنّه تحدّث في هذه الأبواب عمّ يدخل على الجملة الاسميّة فيغير من أحكامها، وسمّاها حروفاً وإن كان بعضها أفعالاً، وجعل (الإضافة) بعد أبواب لا ترتبط بباب الإضافة كباب (العدد، والفصل، والجمع بين إن وكان، والتأريخ)[٦]، ثم أتى على جملة من المنصوبات[٧]، ثم الممنوع من الصّرف وإعراب الفعل[٨]، وعاد لبعض المنصوبات (الاستثناء التمييز...)[٩]، وختم

---

(١) الجمل ٣٢.

(٢) الجمل ٣٦.

(٣) الجمل ٦٠_٧٠.

(٤) الجمل ٧٦_٩٤.

(٥) الجمل ٦٠_ ٧٠.

(٦) الجمل ١٤٤.

(٧) الجمل ١٤٧_١٨٢.

(٨) الجمل ١٨٢_٢٢٨.

(٩) الجمل ٢٣٠_٢٤٢.

بالصّرف[١]، وجعل بعض أبواب النّحو بين أبواب الصّرف كـ (أحكام لولا والموصولات)، وباب (الحكاية)و (القول)[٢].

وسار أبو علي الفارسيّ (ت٣٧٧ هـ) ــ في (**الإيضاح**)ــ على النّحو الذي قد مضى من البدء بمقدمات الإعراب والبناء[٣]، ثم بدأ بباب الابتداء[٤]، ثم الخبر[٥]، وباب الفاعل[٦]، ثم أتى بالأبواب الأخرى، وأخر التّوابع[٧].

وعلى أثرِ شيخه سار ابن جني (ت٣٩٢هـ) في (**اللّمع في العربيّة**)[٨] فقدّم الابتداء والخبر[٩] ثم أتى بباب الفاعل[١٠]، ثم أتى بأبواب المنصوبات[١١]، ثم الأسماء المجرورة[١٢]، ثم أتى بالتّوابع[١٣]، وصنيعهما ظاهرٌ في مراعاة الجملة أساساً في ترتيب أبواب النّحو.

---

(١) الجمل ٢٤٥.

(٢) الجمل ٣٢٥_ ٣٤٥.

(٣) الإيضاح ٥١ _ ٧٢.

(٤) الإيضاح ٧٣.

(٥) الإيضاح ٨٢.

(٦) الإيضاح ١٠٦.

(٧) الإيضاح ٢٩١ .

(٨) ينظر: أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية ٥٢٠.

(٩) اللّمع ٧١ و ٧٢.

(١٠) اللّمع ٧٩.

(١١) اللّمع ١٠١.

(١٢) اللّمع ١٢٧و ١٣٦.

(١٣) اللّمع ١٣٨.

(**الواضح**) لأبي بكر الزُّبيدي (٣٧٩هـ)، بعد أن عرض لأقسام الكلام[١]، تحدث عن الأفعال وأقسامها[٢]، ثم عرض لباب الفاعل من خلال حديثه عن الأفعال التي لا تتعدى فاعلها إلى مفعول[٣]، ثم الفعل الذي يتعدى فاعله إلى مفعول واحد[٤]، ثم الأفعال التي تتعدى فاعلها إلى مفعولين[٥]، والمفعول الذي لم يسم فاعله[٦]، وهذه الأبواب تمثل ما يتعلق بالجملة الفعليّة، والفاعل مذكور في تبويبها ودراستها، فهو يدرس الفاعل والمفاعيل داخل الجملة الفعلية، ولم يكن مقصده الحديث عن الأفعال بذاتها، لذا قدّم دراسة (حَسِب وظنّ)[٧]؛ لأنّه نظر إلى كون ما بعدهما فاعلاً ومفعولاً، وأخر الحديث عن (كان وأخواتها)[٨]، فـ (كان) إذا كانت ناقصة ليس لها فاعل، فهي وما بعدها داخلٌ في دراسة الجملة الاسميّة، ثم أتى لأدوات الخفض والإضافة[٩]،ثم النّعت والعطف[١٠]، ليخلص إلى الابتداء والخبر[١١]، ثم يتحدث بعد ذلك عن (إن

---

(١) الواضح ٤٧ _٤٩.

(٢) الواضح ٤٩_ ٥٠.

(٣) الواضح ٥٠.

(٤) الواضح ٥٢.

(٥) الواضح ٥٥.

(٦) الواضح ٥٧.

(٧) الواضح ٥٥.

(٨) الواضح ٧٧.

(٩) الواضح ٥٩ _ ٦٢.

(١٠) الواضح ٦٤ _ ٦٩.

(١١) الواضح ٧٠.

وأخواتها و كان وأخواتها)[١]، ثم عرض بعد ذلك لإعراب الفعل[٢]، مما يؤكد أنّ حديثه أولاً كان المقصود به الجملة الفعلية، ثم أتى بأبواب نحويّة، ليست من أصل الجملتين[٣]، وختم بأبواب صرفيّة[٤]، جعل بينها بعض الأبواب النّحويّة، ليست من أصل الجملتين[٥].

(التّبصرة والتّذكرة) للصَّيمري (توفي في القرن الرّابع)، فقد عرض أولاً لباب الابتداء والفاعل[٦]، فربط الجملتين في أوّل كتابه، ثم أعقبه بالفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد[٧]، والذي يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر[٨]، والذي يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر (ظن وأخواتها)[٩]، والذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل (أعلم وأرى)[١٠]، ثم أتى على حروف العطف وأبواب التّوابع[١١]، ثم عرض (لكان وأخواتها و إن وأخواتها)[١٢]، وإعمال اسم

---

(١) الواضح ٧٤ _٧٦ .
(٢) الواضح ٨١_ ٨٩.
(٣) الواضح ٩٠_٢٢١.
(٤) الواضح ٢٢٢_٣٢٢ .
(٥) الواضح ٢٧١ و ٢٧٠ و ٢٧٤ و٣١٠.
(٦) التّبصرة والتّذكرة ١/ ٩٩ و ١٠٦.
(٧) التّبصرة والتّذكرة ١/ ١٠٩.
(٨) التّبصرة والتّذكرة / ١١٠.
(٩) التّبصرة والتّذكرة ١/ ١١٣.
(١٠) التّبصرة والتّذكرة ١/ ١١٩.
(١١) التّبصرة والتّذكرة ١/ ١٣١_ ١٨٣
(١٢) التّبصرة والتّذكرة ١/ ١٨٥ _ ٢١٦.

الفاعل والمفعول وصيغ المبالغة والصِّفة المشبهة[١]، وإعمال المصدر[٢]، ثم أتى على المفعولات[٣]، وسائر المنصوبات، ثم الجرّ، وأخر من المنصوبات (الحال والتّمييز والظّروف والنّداء والاستغاثة والنّدبة والتّرخيم والاستثناء)[٤]، ثم أتى على إعراب الأفعال، وبعض الأبواب كالقسم وحتى و الممنوع من الصّرف[٥]، ثم على أبواب الصّرف[٦].

وهكذا تجد الجملة بشقيها حاضرةً في تأليفه، فالأفعال الدّاخلة على ما ليس أصله المبتدأ والخبر لا يَغْبَى ارتباطها بالجملة الفعلية، كما لا يغبى ارتباط الأفعال التي أصلها المبتدأ والخبر بالجملة الاسمية، وإن خالف في بعض الأبواب، فقد أرجأ باب (كان وأخواتها وإن وأخواتها)_ بعد ذكر الأفعال المتعدية والتّوابع _ وهما يدخلان على ما أصله المبتدأ و الخبر، وقد بين ذلك الصّيمري[٧]، وأخر أبواباً من المنصوبات و أبوابا أخرى كالحال و النِّداء و التّمييز و القسم عن الجرّ[٨].

---

(١) التّبصرة والتّذكرة ١/٢١٦_ ٢٤٦.

(٢) التّبصرة والتّذكرة ١/ ٢٥٤ _ ٢٥٨.

(٣) التّبصرة والتّذكرة ١/ ٢٨٢.

(٤) التّبصرة والتّذكرة ١/ ٢٩٧_ ٣٧٧

(٥) التّبصرة والتّذكرة ١/ ٣٩٥_ ٥٢٥.

(٦) التّبصرة والتّذكرة ٢/ ٥٣٩.

(٧) التّبصرة والتّذكرة ١/ ١٨٥ و ١٨٧.

(٨) التّبصرة والتّذكرة ١/ ١٨٤ و (٢٩٧ _ ٥٢٥).

(**الملحة**) للحريري٥١٦هـ، قدّم المجرورات[١] في أول كتابه، ثم بدأ دراسة المبتدأ والخبر والفاعل، مقدّما بها على غيرها من الأبواب الأخرى[٢]، ولم يفصل بينهما إلاّ بالاشتغال[٣]، ولا تخفى علاقة الاشتغال بالجملتين، وجعل باب التّصغير[٤]، والنّسب[٥] قبل التّوابع والممنوع من الصّرف، والضّرورات الشّعرية وإعراب الفعل والبناء[٦]، فجعل أبوابا صرفيّة تفصل مسائل النّحو عن بعضها.

وفي تقديمه دراسة المبتدأ والخبر والفاعل وعدم الفصل بينهما بفاصل ــسوى الاشتغالــ دلالة على أنّ دراسة الجملتين يمثل أساساً في دراسته للمسائل النّحو، أما تقديمه الجرّ لربما كان في الجملتين الاسمية أو الفعلية؛ لذا فالتقديم به مطلب تعليميّ.

(**المفيد في النّحو**) لأبي الحسن بن بابشاذ ت٤٦٩هـ، بعد المقدّمة التي تحدث فيها عن النّشأة والإعراب والبناء[٧]، عرض في الفصل الثّاني للفعل وما يتعلق به من أحكام[٨]، ثم في الفصل الثّالث عرض للحروف وما يتعلق بها من أحكام[٩]سواء أكانت هذه الحروف تدخل على الأسماء ك (إنّ وأخواتها)، أو

---

(١) شرح الملحة ١٢٢ و ١٣٥ و ١٣٩.

(٢) شرح ملحة الإعراب ١٤٣ و ١٥٥.

(٣) شرح ملحة الإعراب ١٥٣.

(٤) شرح الملحة ٢٦٥.

(٥) شرح الملحة ٢٨٠.

(٦) شرح الملحة ٢٨٦ ــ ٣٧٢.

(٧) المفيد في النّحو٢٩ ــ ٥١.

(٨) المفيد في النّحو ٤٨.

(٩) المفيد في النّحو ٥٢.

على الأفعال كـ (أنْ لن وكي)، ثم عرض للمعرب والمبني وحدهما، وما يتعلق بأحكام المعربات[١]، ثم قسّم كتابه إلى الرّفع وعلاماته، وهو الفصل الرّابع[٢]، ثم النّصب وعلاماته، وهو الفصل الخامس[٣]، ثم الجرّ، وهو الفصل السّادس[٤]، ثم الجزم وعلاماته والمجزومات، وهو الفصل السّابع[٥]، وفي مقدّمته يعتمد على جانبين عام يتعلق بالأفعال والأسماء و الحروف، والجانب الآخر في تقسيمه، يتحدث عن ما تحدثه العوامل من رفعٍ ونصبٍ وجرٍّ وجزمٍ، يقدّم بذكر العلامات الإعرابيَّة قبل الحديث عن أنواع المعمولات، وإن كان قد ختم كتابه بقوله (تم المفيد لعوامل الإعراب)، فهو يشير إلى دراسة العوامل دون أن يذكر أنّه قسم كتابه على العوامل.

ونلاحظ أنّه في باب المرفوعات و المنصوبات لا يقصره على الحديث على المرفوع والمنصوب من الأسماء بل يتحدث عن المرفوع والمنصوب من الأفعال، كما أنّه يتحدث عن (كان وأخواتها) عقب (الفاعل)، ويجعل اسمها مما شبه بالفاعل[٦]، ويشير إلى أنّه تم الحديث عن (إنّ) وأخواتها في الحروف العاملة[٧]،

(١) المفيد في النّحو ٥٩.
(٢) المفيد في النّحو ٧٤.
(٣) المفيد في النّحو ٨٢.
(٤) المفيد في النّحو ٨٨.
(٥) المفيد في النّحو ٩٠.
(٦) المفيد في النّحو ٨٠.
(٧) المفيد في النّحو ٨١.

وتصديره المبتدأ والخبر والفاعل على غيرها من الأبواب، وربطه كان وأخواتها بالفاعل، دليلٌ على استحضار الجملة في ترتيبه وتقسيمه لأبواب الكتاب.

وإن رأينا الاتساق في بعض تقسيماته وترتيب أبوابه إلاّ أنّ تكراره الحديث عن المجزومات في بابين، وجعل الفعل المضارع المجزوم باباً مستقلاً عن إعراب الفعل يشكل؛ ولعلّ ذلك يرجع إلى اختصاص الجزم بالأفعال، فذكرها عقب ما يخص الأسماء، وهو الجرّ، وكان قد تحدث عن رفع الفعل المضارع، ونصبه في المرفوعات والمجرورات.

وفي (**المقدِّمة المُحْسِبة**) سار على ما سار عليه في (**المفيد**) إلا أنّه اكتفى بذكر ما يتعلق بالجرّ والجزم عند ذكر الحروف في المقدّمة[١]، ثم ذكر المرفوعات والمنصوبات[٢] دون أن يعرض للمجرورات والمجزومات.

وعلي بن فضال المجاشعيّ (٤٧٩هـ) في (**المقدِّمة في النّحو**) يقسِّم مقدِّمته على مسائل النّحو والصّرف[٣]، ثم يقسم النّحو على مسائل إعراب الأسماء، ومسائل الأفعال وإعرابها[٤]، ثم يقسم مسائل النّحو على أبواب الأسماء: المرفوعة و المنصوبة و المجرورة[٥]، ثم التّوابع، إلاّ أنّه يبدأ كتابه بالمبتدأ والخبر، ثم

---

(١) شرح المقدّمة المحسبة ٤٦٢ _ ٤٩٩.

(٢) شرح المقدّمة المحسبة ٤٦٥ و ٥٧٢.

(٣) المقدّمة في النّحو ٨٦ _ ٨٨.

(٤) المقدّمة في النّحو ٦٠.

(٥) المقدّمة في النّحو ٢٨ _٥٩.

يتبعه بالفاعل[١]، وجعل باب (كان وأخواتها)[٢]، و (إنّ وأخواتها) و (ما) و (لا)[٣]، بعد باب المفعول الذي لم يسم فاعله، فدرس هذه الأبواب ضمن الأسماء المرفوعة، مع أنّ خبر (كان) واسم (إن) من المنصوبات، وهذا يؤكد حضور دراسة الجملة في التّرتيب، فأصل مرفوع هذه الأبواب ومنصوبهما المبتدأ والخبر، كما لا يخفى[٤].

أمّا الزّمخشريّ (ت٥٣٨هـ) في (**المفصّل**)[٥]، فقد قسّم كتابة أربعة أقسام: الأسماء والأفعال والحروف والمشترك، وهو تقسيم ابتدعه لم يسبق إليه[٦]، إلاّ أنّه جعل المرفوعات وهما ركنا الجملة أوّل الكتاب، مما يوضح الأساس الذي أشرنا إليه في المؤلفات السّابقة.

وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في (**المقدِّمة الكافية**)[٧]، قسّم كتابه على الإعراب والبناء، فبدأ بالمرفوع والمنصوب والمجرور، ثم التّوابع من الأسماء ثم المبني من الأسماء، ثم عرض للفعل وأحكامه إعرابا وبناء، ثم الحروف، ولم يجعل قسماً

---

(١) المقدّمة في النّحو ٨٦ _ ٨٨.

(٢) المقدّمة في النّحو ٣٠.

(٣) المقدّمة في النّحو ٣٠ _ ٣٣.

(٤) وقد فعل ذلك أيضا في (شرح عيون الإعراب) إلاّ أنه لم يذكر الصّرف.

(٥) المفصّل ٤٤و ٤٧.

(٦) ينظر: الباب النّحوي ٢٨

(٧) شرح المقدّمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٣٢٣ و ٢/ ٣٥٣ .

للمشترك كما فعل الزّمخشري[١] إلاّ أننا نلحظ تقديمه ما يتعلق بالجملة الفعلية والاسميّة على غيره من الأبواب.

وابن مالك في (**الألفية في النّحو والصّرف (الخلاصة)**) بدأ بمقدّمة الإعراب والبناء وما يتعلق به، يقسمها على النّحو والصّرف[٢]، وإن كان عرض لبعض القضايا المتعلقة في مسائل صرفية بين الأبواب النّحوية[٣]، ثم يذكر ما يتعلق بالجملة الاسميّة (المبتدأ والخبر)، وما دخل على المبتدأ والخبر[٤]، ثم يذكر ما يتعلق بالجملة الفعلية مبتدئاً بالفاعل وما يتعلق به[٥]، ثم يوالي بالمفاعيل التي تأتي عقب الجملة الفعلية التي عاملها الفعل أو ما يقوم مقامه، وتبعها بالاستثناء والحال والتّمييز[٦]، ثم يذكر حروف الجرّ و الإضافة[٧]، وإعمال المصدر واسم الفاعل واسم المفعول[٨]، ويقفو هذه الأبواب بأبواب صرفيّة لها علاقة بما سبقها، وهي (أبنية المصادر وأسماء الفاعلين والصّفة المشبهة)[٩]، ثم يأتي بعمل الصّفة المشبهة باسم الفاعل، ثم يعرض إلى الأبواب التي هي في حقيقتها أساليب

---

(١) ينظر مقدمة تحقيق : شرح المقدّمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٦٣_ ٦٨.

(٢) ألفية ابن مالك ٧١_ ١٦٠.

(٣) ألفية ابن مالك وهي باب (أبنية المصادر ١٢٣) و(أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها ١٢٦) و باب (الصّفة المشبهة باسم الفاعل ١٢٧) ، .

(٤) ألفية ابن مالك ٨٦_ ٩٨.

(٥) ألفية ابن مالك ٩٩ .

(٦) ألفية ابن مالك ١٠٦_ ١١٤.

(٧) ألفية ابن مالك ١١٥_ ١٢١.

(٨) ألفية ابن مالك ١٢١-١٢٣ .

(٩) ألفية ابن مالك ١٢٣_١٢٦.

جرت مجرى المثل كالتّعجب و (نعم وبئس)[١]، ثم التّوابع[٢]، وبعد ذلك يعرض إلى منصوبات كان العامل فيها مقدّراً كالنّداء والتّرخيم والاستغاثة[٣]، ثم يعرض لأسماء الأفعال والأصوات ونون التوّكيد وما لا ينصرف[٤]، ليخلص بعد ذلك إلى إعراب الفعل[٥]، ويعقبه بأدوات تتعلق بباب الشّرط وبعض أدوات لا تتعلّق به، وهي (لو وأمّا ولولا ولوما)[٦]، ثم يأتي بأبواب الإخبار بالذي والألف واللام والعدد وكم وكأين وكذا والحكاية[٧]، وهذه الأبواب مرتبطة ببعضها عدا (الإخبار بالذي والألف واللام) الذي يضعه النّحاة للتّدريب والامتحان[٨] ثم يختم بأبواب الصّرف[٩]، أمّا (العدد) فهو باب يقع في الجملتين، ومحور درسه يتعلق بتذكيره وتأنيثه وتمييزه، و (كم وكأين وكذا) ألفاظ جرت مجرى أسماء العدد في طلب التّمييز[١٠]، ثم يختم بأبواب الصّرف[١١]، وهكذا تراه يناسب

(١) ألفية ابن مالك ١٢٨_ ١٣٠.

(٢) ألفية ابن مالك ١٣١_١٣٨ .

(٣) ألفية ابن مالك ١٣٩_١٤٦.

(٤) ألفية ابن مالك ١٤٦_١٤٩.

(٥) ألفية ابن مالك ١٥١_ ١٥٥.

(٦) ألفية ابن مالك ١٥٥ وينظر المقاصد الشّافية ٦/ ١٧٨.

(٧) ألفية ابن مالك ١٥٥ _١٥٩.

(٨) ألفية ابن مالك ينظر : المقاصد الشّافية ٦/٢٠٥.

(٩) ألفية ابن مالك ١٦٠_ ١٨٧.

(١٠) ألفية ابن مالك ينظر: المقاصد الشّافية ٦/ ٢٩٤.

(١١) ألفية ابن مالك ١٦٠_ ١٨٧.

بين الأبواب، وينظر إلى العلاقة بينها وإن لم يشر إلى ذلك[١]، والنّظر إلى بناء الجملتين في الألفية ظاهرٌ[٢].

والقول بأنّ ابن مالك سار على تقسيم واحد في جميع كتبة[٣]، فيه نظرٌ، فقد خالف التّرتيب في (عمدة الحافظ وعدّة اللّافظ) في كثير من الأبواب ك (الفاعل وكان وأخواتها و إنّ وما و لا ولات والمنادى وحروف الجرّ وإعراب الفعل والحال و الإضافة)[٤]، وكذا في (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) فقد أضاف باب (القسم)، وجعله بين الجرّ بالحرف والجرّ بالإضافة[٥]، وخالف في ترتيب (العدد كم وكأين وكذا)، والمجرورات، وغير ذلك من الأبواب[٦]، وكذلك

(١) ينظر: منهج ابن مالك في ترتيب أبواب الألفية ٣٦١.

(٢) ينظر: منهج ابن مالك في ترتيب أبواب الألفية ٣٦٤ ، استشكل الدّكتور سلطان العوفيّ ترتيب ابن مالك، ووضعه باب الجرّ عقب ما يتعلّق بالجملة، فذكر أنّ القسم الرّابع في الألفية أبوابٌ تتعلق بالفعل، وأشار إلى بابي الجرّ و الإضافة، وقد يكون ذلك ممكنا في باب الجرّ؛ لارتباطه بما يتعلق به من تقدير فعل أو اسم، أمّا الإضافة فلا يتضح ذلك ، ولعلّ الأولى القول بأنّ ابن مالك رأي ما جرى عليه كثير من العلماء من تأخيره الجرّ عقب المرفوعات و المنصوبات ، فسار على طريق من سبقه، فالجرّ موجودٌ في أحدى الجملتين، ولا يمكن أن يستقلّ عنهما، ولربّما كان أحد ركنيهما، كأنْ يكون الفاعل أو المفعول أو المبتدأ أو الخبر .

(٣) ينظر: منهج ابن مالك في في ترتيب أبواب الألفية ٢٤٠ و ٣٦١.

(٤) ينظر: شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ ١١٥٥/٢ و ١١٥٦ و ١١٥٧.

(٥) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٣٤٩.

(٦) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٣٥١ و ٣٥٢.

في (سبك المنظوم وفك المختوم)، خالف في ترتيب بعض أبوابه على غير ما كان في كتبه الأخرى[1].

(١) ينظر: سبك المنظوم وفك المختوم ٣٠٠.

المبحث الثّالث: الجملة أساس بناء الكلم في العربيّة.

مما سبق يظهر لنا أثر بناء الكلام العربيّ في كثير من تقسيمات المؤلفات النّحويّة، ظهر ذلك من خلال تقديم الحديث عن الكلام وما تتم الفائدة به، فالجملة كانت حاضرة في الدرس النّحوي، ولا أدلّ على ذلك من تقديمهم المرفوعات في جلّ مصنفاتهم(١).

وقد أشار سيبويه في مقدّمة كتابه إلى ركني الإسناد، إسناد الاسم، وإسناد الفعل، وهما أساس دراسة الجملة في العربيّة، المتمثلة بالمبتدأ والخبر، وجملة الفعل والفاعل(٢)، قال سيبويه: ((باب المسند والمسند إليه، وهما مالا يستغني واحد منهما عن الآخر، و لا يجد منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: (عبدالله أخوك)، و (هذا أخوك)، ومثل ذلك قولك: (يذهب زيدٌ)، فلابد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء))(٣)، ثم عقب بجملة ثالثة فقال: ((ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبدُ الله منطلقاً))، ثم قال: ((فالمبتدأ أوّلُ جزء كما كان الواحدُ أوّلَ العدد))(٤)، فتمثيل سيبويه بالجملتين، وإيضاحه أنّ الكلام لا يكون إلاّ بهما، وبيان ما يدخل الجملة فيغير إعرابها في أوّل كتابه، ثم بدأه بباب الفاعل؛ وجعل الأبواب التي بين الفاعل والمبتدأ تابعةً لهذين الأصلين له خيرُ دليلٍ على أساس

---

(١) ينظر : المعنى الإسنادي في الجملة العربية ٤١ ــ ٤٢ و مصطلح الجملة بين التراث العربي والدراسات الغربية المعاصرة ٣٤٤ و الأسس المنهجيّة لتبويب النّحو العربيّ ١٣٦.

(٢) الكتاب ١/٢٣و ٣٣ و منهج كتاب سيبويه في التّقويم النّحوي ٣٢.

(٣) الكتاب ١/ ٢٣.

(٤) الكتاب ١/ ٢٣و٢٤.

التّرتيب لدى النّحاة، قال ابن الدَّهان: ((ومرتبة الرَّفع في الاسم قبل أخويه؛ لأنّه يتلئبُّ به كلامٌ مع عدمها، ويفترقان في الفائدة إليه))[١]، ((وهو معتمد البيان))[٢]، ((فلا يوجد كلام مفيدٌ ليس فيه رفع))[٣]، فالجمل الاسميّة تقوم على المبتدأ والخبر، وهما مرفوعان، والجملة الفعليّة تبدأ بالفعل وفاعله، والفاعل مرفوعٌ أبداً؛ لذا كان أساس بناء الكتب التّعليمية في الغالب هو الجملة بشقيها.

والجملة حاضرة في أساس ترتيب أبواب النّحو العربيّ، ذلك أنّ لكلِّ لغة أساساً تبني عليها تراكيبها، وأساس العربيّة هو الجملة بشقيها: جملة المبتدأ والخبر، وجملة الفاعل وفعله، فهما كما ذكر ابن جني قواعد الحديث[٤]؛ لذلك قامت دراسة النّحو على تحليل أجزاء الجملة[٥]، فوجدنا بعض العلماء يقدّم دراسة الجمل في مطالع كتبهم[٦]، وما حديث المصنفين وبيان أنواع الكلم إلاّ لإيضاح ما تتم به الفائدة، وهو الجملة التي هي مناط دراستهم.

والجملتان أساسهما الرّفع؛ قال المبرّد: ((وإنّما كان الفاعل رفعاً؛ لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السُّكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: (قام زيد)، فهو بمنزلة قولك: (القائمُ

---

(١) الفصول في العربية ٤.

(٢) شرح عيون الإعراب ٧١.

(٣) الفضة المضية شرح الشّذرة الذّهبية ٣٩.

(٤) الخصائص ١/ ٣٠ و موضوعات في نظرية النّحو العربي ١٠٧.

(٥) موضوعات في نظرية النّحو العربي ١٠٧.

(٦) ينظر: موضوعات في نظريّة النّحو العربي ١٠٧.

زيدٌ)))[1]، قال أبو الحسن الورّاق: ((ووجه آخر وهو أنّ الفاعل قد بيّنا أنّه مشبهٌ للمبتدأ، إذ كان هو و الفعل جملة، فحسن السكوتُ عليها، كما أنّ المبتدأ والخبر جملة يحسن عليها السّكوت، فلمّا وجب للمبتدأ أن يكون مرفوعاً، حمل الفاعلُ عليه))[2]، قال ابن السّراج: ((فالفاعل مضارع للمبتدأ من أجل أنهما جميعاً محدث عنهما، وأنهما جملتان لا يستغني بعضهما عن بعض))[3]، وقال أيضاً: ((اعلم أنَّ أصول الكلامِ جملتان: فعلٌ وفاعلٌ،ومبتدأ وخبرٌ))[4]، وحينما عرض للمنصوبات أشار إلى أنّ ((المنصوب يذكر بعد أن يستغني الرافع بالمرفوع...))[5]، ((وحكى النّحاس عن أبي اسحاق الزّجاج أنَّه قال: رفعت المبتدأ؛ لأنّه في المعنى يشبه الفاعل؛ لأنك تحدّث عنه كما تحدث عن الفاعل))[6]، وقال أبو البركات الأنباري: ((الفاعل يشبه المبتدأ، والمبتدأ مرفوع، فكذلك ما أشبهه، ووجه الشّبه بينهما أنّ الفاعل يكون هو والفعل جملة، كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة))[7]، وقال العُكبريُّ: ((وإنّما بدئ بالمرفوع؛ لأنّ الجملة المفيدة تتمُّ بالمرفوع، و لا منصوب معه و لا مجرور، ولا تجد منصوباً و

(١) المقتضب ١/ ٨.

(٢) علل النّحو ٢٦٩.

(٣) الأصول ١/ ٥٨.

(٤) الأصول ٢/ ٢٧٦.

(٥) الأصول ١/ ١٥٩.

(٦) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ١٤٦.

(٧) أسرار العربية ٦٣.

لا مجروراً إلاّ ومعه مرفوع لفظاً أو تقديراً))[١]، وقال ابن يعيش: ((قدم الكلام في الإعراب على المرفوعات؛ لأنّها اللّوازم للجملة والعمدة فيها والتي لا تخلو منها، وما عداها فضلة يستقلُّ الكلام دونها))[٢]، وقال التيجانيّ: ((إنما قدّم المرفوعات؛ لأنّ الرّفع مستغن عن النّصب والجرّ، فإنّ الكلام يتمّ به دونهما))[٣]، وهذا هو مفهوم الأصالة في البناء، فكان للجملة حظّها من التّقديم في الدِّراسة قبل غيرها من الأبواب، وقال الرَّضي: ((قدّم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات؛ لأنّ المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر والبواقي محمولة عليه، والمنصوب في الأصل فضلة، لكن يشبه بها بعض العمدة كاسم (إن) وخبر (كان) وأخواتها وخبر (ما) و (لا)، والمجرور في الأصل منصوب المحل))[٤]، وقال أبوحيان: ((وإنما يبتدأ بالمرفوعات؛ لأنّه لا يخلو منها كلام، ولا تكون إلاّ عمداً غير صالحة للاستغناء عنها)[٥]، وقال الشَّاطبيّ: ((هنا ابتدأ كلامه في الأحكام التّركيبية، والتّراكيب كلُّها راجعة عند الاعتبار إلى الجملتين: جملة اسمية، وهي المصدرة بالاسم، وهي جملة المبتدأ والخبر، وجملة فعلية، وهي مصدرة بالفعل، وهي جملة الفعل والفاعل، وإلى هاتين الجملتين ترجع التّراكيب الإفادية كلُّها))[٦]، وقد قيل: إنّ رافع المبتدأ شبهه بالفاعل، كما قيل: إنّ رافع

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٢٤ .

(٢) شرح المفصّل ١/ ١٧٣.

(٣) الكافي شرح الهادي ١/ ٣٤٩.

(٤) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١/ ٢٠٠.

(٥) شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٩١ و ينظر : شرح المقدّمة المُحسبة ١٠٠.

(٦) المقاصد ١/ ٥٨٩ ، وينظر : منهج ابن مالك في ترتيب أبواب الألفية ٣٧٦.

الفاعل شبهه بالمبتدأ، وقيل: بأصالة المبتدأ[١]، وهذا هو مفهوم الأصالة في البناء، فكان للجملة حظّها من التّقديم في الدِّراسة قبل غيرها من الأبواب.

وهذه النّظرة مرتبطة بالاتجاه التّعليمي في مؤلفات النّحو التّعليمية، وأكثر المناهج الحديثة شيوعا ترى الجملة تتكون م (Subjec، وهو الفاعل أو المبتدأ ويسمى الموضوع ويعادل المسند إليه عند النّحاة العرب (pred_icate)، وهو يخبر عن الموضوع، ويسمى المحمول ويعادل المسند[٢].

والجملة الاسمية هي عند اليونان رابطة بين عنصرين اسميين، يكونان عبارة مكتفية بنفسها، والجملة الفعلية تتميز بوجود الفعل[٣].

يقول المستشرق الفرنسي جيرار تروبو: ((لا شك أنّ النّظام في كل لغة له أهمية كبرى؛ لأنّ النّظام النّحوي يعبر عن بنية اللّغة، ويصوغ أفكار النّاطقين بها))[٤].

وقد سبقت الإشارة إلى ما ذكره البطليوسيّ وأبوحيان من أنّه لا خلاف في أنّ رتبة المرفوع قبل المنصوب والمجرور[٥]، وأشار بعض المتأخرين إلى أنّ وضع المرفوعات أولاً محلّ اتفاق بين النّحاة[٦]، وقد خالف هذا النّهج إمام النُّحاة

---

(١) ينظر : شرح جمل الزّجاجي لابن الضّائع ١/ ١٤٤ و شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٩٦ و ٢٩٧.

(٢) الجمل الفرعية في اللغة العربية ٢٩.

(٣) النّحو بين العرب واليونان ١٠٨.

(٤) مصطلح الجملة ٣٥٦.

(٥) الحلل في إصلاح الخلل ١٤٤ و منهج السّالك في الكلام على ألفية ابن مالك ١/ ١٥٨، وسيأتي مزيد بيان في بعض المصنفات التي خرجت عن ذلك النّهج.

(٦) الأسس المنهجيّة لتبويب النّحو العربيّ ١٣٣.

سيبويه، فقد عرض للجرّ و التّوابع[١] قبل أن يشرع في الحديث عن باب الابتداء[٢]، وقدّم ابن شقير النّصب على غيره، مُعلِّلاً ذلك؛ ((بأنّه أكثر الإعراب طرقاً ووجوهاً))[٣]، وقدّم أبوبكر الزُّبيدي في كتابه (الواضح) المجرورات معنوناً لها بـ (باب أدوات الخفض) و (باب الإضافة[٤]و (النّعت)[٥]و (العطف)[٦] قبل أن يبدأ بباب المبتدأ والخبر[٧]، أمّا الفاعل فقد ذكره في باب (الأفعال التي لا تتعدى فاعلها إلى مفعول) يريد: الأفعال اللّازمة[٨]، وقدم الحريريُّ (المجرورات)[٩] قبل أن يشرع في (الابتداء والفاعل)، وقدّم أبو عبد الله الحسين الدّينوري باب (المجرورات) على المنصوبات، فجعله بعد المرفوعات مباشرة[١٠]، وقدّم ابن معطي الحديث على المجرورات، فجعل (حروف الجرّ)[١١]و

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٤١٩ _ ٤٢١ ، أما المنصوبات التي عرض لها قبل ذلك فلها علاقة بالجملة الفعلية.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ١٢٦ ، وليس معنى ذلك أنه لم يعرض لمسائل الابتداء قبل ذلك، بل عرض لها في مواطن قبل أن يشرع في باب الابتداء (ينظر: فهارس كتاب سيبويه لمحمد عبد الخالق عضيمة ١٤٠).

(٣) المحلى ١ ، وغير خافٍ اختلاف الباحثين في نسبة الكتاب .

(٤) الواضح ٥٩_ ٦٢.

(٥) الواضح ٦٤ .

(٦) الواضح ٦٨.

(٧) الواضح ٧٠ .

(٨) الواضح ٥١.

(٩) شرح ملحة الحريري١٢٢ _ ١٣٥.

(١٠) ثمار الصّناعة ٢٤٦.

(١١) ينظر: الصفوة الصفية في شرح الدّرة الألفية ٢٦٣/١.

(القسم)[١]في أوّل الكتاب عند الكلام على الإعراب والبناء قبل أن يشرع في أبواب النّحو الرئيسيّة، ثم عرض للفاعل وأعقبه بالمفاعيل والتّوابع، ثم أتى بالمبتدأ والخبر[٢]؛ قال ابن الخبّاز ــ معلقاً على صنيع ابن معطي ــ ((والذين رتبوا النّحو كابن السّراج وأبي عليّ وابن جنّي يذكرون المجرورات بعد المنصوبات))[٣]، وابن طاهر في (المقدّمة المحْسِبة) تحدث عن جملة من المنصوبات كـ (الاستغاثة والنُّدبة والنِّداء) قبل المرفوعات والمنصوبات، فعرض للاسم المضاف في مقدمة كتابه[٤]، كما قدّم (الحروف العاملة) و (غير العاملة) وبين أحكامها وعرض إلى (حروف الجرّ ومعانيها) بين حروف (النَّصب والجزم)[٥]، ثم انتقل إلى المرفوعات والمنصوبات، ولم يذكر الجرّ بابا مستقلا، كما فعل في (المفيد في النّحو) وعرض بل ذكر حروف الجر ومعانيها بين حروف النصب والجزم، وقدّم الشّلوبين في (التّوطئة) الفاعل ثم ألحق به المفعول والتّوابع والظّرف الحال، ثم أتى بباب المبتدأ والخبر، وقدّ م المجرور بالحرف على بعض المفاعيل: (المندوب معه وله والتّحذير).

(١) ينظر: الصفوة الصفية في شرح الدّرة الألفية ٣٢٢/١.

(٢) ينظر : الصفوة الصفية في شرح الدّرة الألفية ٢/ ٨٣٣ ــ ٨٣٨ .

(٣) الغرة المخفية ٩٦.

(٤) شرح المقدّمة المحسبة ١٣٥.

(٥) شرح المقدّمة المحسبة ٤٨٦.

وإن رأى بعض الدّارسين في ذلك اضطراباً في منهج التّأليف النّحويّ(١)، إلاّ أنّنا إذا أدرنا الحديث على نظريّة بناء الكلام على أساس الجملتين تبيّن لنا اتساق المنهج في الغالب، فعلاقة هذه الأبواب بالجملة ظاهرٌ، إذ إنّ منها ما هو أصلٌ من أحدى الجملتين، كالجرّ بالحرف أو الجرّ بالإضافة، إلاّ أنّ علامته الإعرابيّة أخرجته من أن يكون ضمن المرفوعات، فأخره كثيرٌ من المتأخرين، بينما نرى كثيراً من المتقدّمين ــ كما سبق ــ يجعلونه مقدّماً أو يفصلون به بين الجملة الفعليّة وجملة الابتداء، أو يؤخرونه عقب دراسة الجملتين مقدّماً على المنصوبات.

ومنها ما هو تابع للجملتين كباب التّوابع، ومنها ما هو أحد أركان الجملتين كإعراب الفعل، وعمل ما ألحق به، ومنها ما أحد أركان الجملتين إلاّ أنّه جرى مجرى المثل كالتعجّب ونعم وبئس.

أمّا الصّرف ومسائله فهناك من فصل مسائله عن مسائل النّحو، إلاّ أنّ علاقة بعض أبوابه بالجملتين اضطرهم إلى جعل بعض مسائله تزاحم أبواب النّحو الأخرى فتكون في أثناء أبواب النّحو ومسائله.

---

(١) ينظر: الأسس المنهجيّة لتبويب النّحو العربيّ ٥٤، ٧١، ٢٣٢ و ٢٣٣، وقد ذكروا عللاً لهذا الاضطراب، وليس القصد مناقشة ما عرض من علل (٢٣٢،٢٢٥ ــ ٢٣٧).

نتائج البحث:

١/ عرض البحث إلى آراء الباحثين التي عرضت لترتيب أبواب النّحو فظهر التباين في بعض ما ذكره الدّارسون، وهو أمرٌ تفرضه المصنفات النّحويّة وتداخل أبوابها.

٢/كثيرٌ من الدّارسين يعرضون لمناهج العلماء دون النّظر لما ذكره العلماء في مقدّمة كتبهم.

٣/ بيان تفسيرُ بعض الأبواب كالمجرورات تقديماً وتأخيراً، على ضوء الجملة لدى المتقدّمين.

٤/ الجملة هي أساس البناء؛ لذا كانت محط أنظار كثير من العلماء في مصنفاتهم، فقد كان سيبويه والمبّرد وابن السّراج والفارسيّ من أوائل من اعتمدوا ذلك في مصنفاتهم.

٥/ العناية بالمرفوعات هو أساس في التّعليم، فهو ييسر كثيراً من طرق تعليم العربيّة على النّاشئة، وذلك من خلال نظريّة التراكيب النّحويّة، ثمّ يعقبه النّصب، أمّا المجرورات فهي من أركان الجملة الاسميّة أو الفعليّة؛ لذا فالتّقديم بها يسهل على الطّالب إدراك اللّغة المستعملة.

٦/ استعراض كتب النّحو والنّظر فيها مليّاً يهدينا إلى كثير من دقائق هذا العلم.

المصادر والمراجع

- أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التّفسير والعربية، وآثاره في القراءات والنّحو، د عبد الفتاح شلبي، دار المطبوعات الحديثة،جدّة،الطّبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.
- أخبار النَّحويين البصريين، للسِّيرافِيّ، تحقيق د.محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ١٤٠٥هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيَّان الأندلسي، تحقيق د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ.
- الإرشاد إلى علم الإعراب، لشمس الدِّين محمَّد بن أحمد القُرشيِّ الكِيشيِّ، تحقيق د. عبد الله علي الحسيني و د. محسن سالم العميري، مطبوعات جامعة أم القرى، مكَّة، ١٤١٠ هـ.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د.محمّد راضي، ووائل محمود، مراجعة د فيصل الحفيان، الوعي الإسلاميّ، وزارة الأوقاف، الكويت، الطّبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.
- الأسس المنهجية لتبويب النّحو العربيّ، د احميدة العوني، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلمية. ١٤٣٦هـ.
- أصول النّحو العربيّ، د محمد عيد، عالم الكتب، الطّبعة الخامسة، ٢٠٠٦.
- أصول التّأليف في مصادر التّراث النّحويّ العربي من القرن الثاني الهجري إلى القرن العاشر الهجري، زروقي جمعة،كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر،٢٠١٨_٢٠١٧.
- الأصول في النَّحو، لأبي بكر بن السَّرَّاج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ألفيّة ابن مالك (الخلاصة)، تحقيق د. سليمان عبد العزيز العيوني، مكتبة دار المنهاج، الطّبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.
- إنباه الرُّواة على أنباه النُّحاة، لجمال الدين القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، ١٤٠٦هـ.

- أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق محمد محي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، صيدا _ بيروت،١٤١٥هـ.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق د.حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٨هـ.
- الإيضاح في شرح المفصَّل، لابن الحاجب، تحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدّين، الطّبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- الباب النّحويّ بحث في المنهج، ليلى شكورة، رسالة ماجستير جامعة محمد خيضر، بسكرة، ١٤٣٤هـ.
- البديع في علم العربية، لمجد الدين بن الأثير، تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين و د. صالح حسين العايد، جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ.
- البسيط في شرح جمل الزّجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق د. عيَّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- البسيط في شرح الكافية، لركن الدّين الاسترا باذي، تحقيق د. حازم سليمان، المكتبة الأدبيّة المختصّة، ١٤٢٧هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة، لجلال الدين السُّيوطيّ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت.
- البيان في شرح اللّمع، للشَّريف عمر الكوفيّ، تحقيق د. علاء الدِّين حَمْويَّة، دار عمَّار، عمَّان، ١٤٢٣ هـ.
- تاريخ العلماء النَّحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للمفضَّل بن محمَّد بن مِسْعَر، تحقيق د. عبد الفتَّاح محمَّد الحلو، مطبوعات جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة، الرِّياض، ١٤٠١هـ.
- التّأليف النّحويّ بين التعليم والتفسير، د وضحة الميعان، مكتبة العروبة، الكويت، الطّبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- التّأليف النّحويّ عرض ومناقشة
- التَّبصرة و التَّذكرة، للصَّيمريّ، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أمّ القرى، مكَّة، ١٤٠٢هـ.

- التَّخمير (شرح المفصَّل في صنعة الإعراب)، لصدر الأفاضل الخوارزميّ، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م.
- التَّذييل و التَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل، لأبي حيَّان الأندلسي، تحقيق أ. د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطّبعة الأولى.
- ترشيح العلل، للخوارزميّ، تحقيق عادل محسن العميري، معهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلاميّ، الطّبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد،لابن مالك، تحقيق د.محمد كامل بركات، دار الكتاب العربيّ، القاهرة، ١٣٨٧هـ.
- التَّصريح بمضمون التَّوضيح، لخالد الأزهريّ، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزَّهراء للإعلام العربي، القاهرة، الطّبعة الأولى.
- تطور الدّرس النّحوي، د حسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربيّة، ١٩٧٠.
- التّفاحة في النّحو، لأبي جعفر النّحاس، تحقيق عبدالإله الشايع، دار الصميعي، الرياض، الطّبعة الأولى، ١٤٣٧هـ.
- تلقين المتعلِّم من النَّحو، لابن قتيبة، تحقيق عبد الله النَّاصير، المكتب الإسلاميّ، بيروت، ١٤١٣هـ.
- تلقيح الألباب في عوامل الإعراب، للشنتينيّ، تحقيق د.معيض العوفي، دار المدني، جدّة، الطّبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحيق أ د علي محمد فاخر وآخرون، دار السّلام، القاهرة، الطّبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- توجيه اللُّمع، لابن الخبَّاز، تحقيق د. عبد الله عمر الحاج، مكتبة المتنبي، الطّبعة الأولى،١٤٣٨هـ.
- التَّوطئة، لأبي علي الشلوبيني، تحقيق يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٤٠١هـ.
- التّهذيب الوسيط في النّحو، لابن يعيش الصّنعاني، تحقيق د. فخر صالح قداره، دار عمّار، الطّبعة الأولى، ١٤١١هـ.

- ثمار الصناعة في علم العربيّة، لأبي عبدالله الدينوري، تحقيق د محمّد الفاضل، إدارة الثقافة والنّشربجامعة الإمام، ١٤١١هـ
- الجمل في النَّحو، للزجَّاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة- بيروت، دار الأمل-إربد، ١٤٠٥هـ.
- الجمل الفرعية في اللغة العربية بين تحليل سيبويه ونظرية تشومسكي التوليدية التحويلية، د. معصومة عبد الصاحب، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٨.
- خصائص التّأليف النّحوي في القرن الرّابع الهجري، د سعود أبو تاكي، دار غريب، الطّبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- الحُلل في شرح أبيات الجمل، لابن السِّيد البطليوسيِّ، تحقيق د. مصطفى إمام، مكتبة المتنبيّ، القاهرة، ١٩٧٩م.
- الدّرر في شرح الإيجاز، لقطب الدّين النّيسابوريّ، تحقيق أ د محسن العميري،مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي، الطّبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- سبك المنظوم وفك المختوم، لابن مالك، حققه د.عدنان محمّد سلمان و د فاخر جبر مطر، دار البحوث للدّراسات الإسلامية وإحياء التّراث دبي، الطّبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ.
- الشّجرة، لأبي إسحاق الزّجاج، تحقيق د. يوسف بن حسين خنيفر، دار ابن حزم، بيروت، الطّبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.
- شرح الألفيّة، للمراديّ، تحقيق د. فخر الدّين قباوة، دار المعارف، الطّبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- شعر الأخطل، تحقيق د.فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ.
- شرح ألفيَّة ابن مالك، لابن النّاظم، تحقيق د. عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت.
- شرح ألفيَّة ابن معط، لعبد العزيز بن جمعة الموصليِّ، تحقيق د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجيّ، الرِّياض، ١٤٠٥هـ.
- شرح التَّسهيل، لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، هجر للطِّباعة و النشر، القاهرة، ١٤١٠هـ.

- شرح جمل الزّجاجي، لابن الضّائع، تحقيق د. يحي حسّون، دار بغداد، الطّبعة الأولى، ٢٠٢٦م.
- شرح جمل الزّجاجي، لابن خروف، تحقيق د. سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزّجاجي، لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩ هـ.
- شرح الجمل في النَّحو، لابن بابشاذ،تحقيق د. علي بن توفيق الحمد، عالم الكتب، الطّبعة الأولى، ٢٠١٦.
- شرح الجمل في النّحو، للإمام عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. خليل عبد القادر عيسى، دار ابن حزم، الطّبعة العاشرة، ١٤٣٢ هـ.
- شرح الجمل، لابن الفخار، تحقيق د. روعة محمّد ناجي، دار الكتب العلميّة، الطّبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.
- شرح الحدود النّحويّة، للفاكهي، تحقيق د. صالح العايد، جامعة الإمام، ١٤١١هـ.
- شرح عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ، لابن مالك، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف العراقيَّة، ١٣٩٧هـ.
- شرح عيون الإعراب، لعلي بن فضَّال المجاشعيِّ، تحقيق د. عبد الفتَّاح سليم، دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٨هـ.
- شرح الفريد، لعصام الإسفراييني، تحقيق نوري ياسين، الفيصلية، مكة المكرمة، الطّبعة الأولى، ١٤٠٥هـ
- شرح الكافية، للرَّضيِّ، تحقيق د. حسن بن محمد الحفظيّ و د. يحي بشير مصريّ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطّبعة الأولى.
- شرح الكافية، لعبد العزيز بن جمعة الموصليِّ، تحقيق د. علي الشوملّي، دار الكنديّ–إربد و دار الأمل–إربد، ١٤٢١هـ.
- شرح الكافية الشّافية، لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى،١٤٠٢هـ.

- شرح اللُّمع، للأصفهاني أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي، تحقيق د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرّياض، الطّبعة الأولى.
- شرح اللّمع، لابن بَرهان العكبري، تحقيق د. فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب – قسم التراث العربي، الكويت، ١٤٠٤هـ.
- شرح اللّمع في النَّحو، للواسطيِّ الضَّرير، تحقيق د. رجب عثمان محمَّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ.
- شرح اللّمحة البدريّة، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د صلاح راوي، دار مرجان، مصر، الطّبعة الثانية.
- شرح المفصَّل، لابن يعيش، تحقيق د. إبراهيم محمّد عبد الله، دار سعد الدّين، الطّبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.
- شرح المقدَّمة الجزوليَّة الكبير، لأبي علي الشّلوبين، تحقيق د. تركي بن سهو العتيبيّ، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ١٤١٤هـ.
- شرح المقدّمة الكافية، لابن الحاجب، تحقيق د.جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطّبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- شرح ملحة الإعراب، للحريريِّ، تحقيق بركات يوسف هبود، المكتبة العصريَّة، صيدا ــ بيروت، ١٤١٨ هـ.
- الصَّفوة الصَّفيَّة في شرح الدُّرَّة الألفيَّة، لتقي الدِّين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنِّيليِّ، تحقيق أ.د محسن بن سالم العميريِّ، مطبوعات جامعة أمَّ القرى، مكَّة، ١٤١٩ هـ.
- الضّروري في صناعة النّحو، لابن رشد، تحقيق د منصور علي، دار الفكر العربي، الطّبعة الأولى، ١٤٢٢هـ القاهرة.
- طبقات النَّحويين و اللغويين، للزُّبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطّبعة الثَّانية.
- عقود الزّبرجد في إعراب الحديث النّبويّ، للسِّيوطي، تحقيق د. سلمان القضاة، دار الجيل، ١٤١٤هـ.
- علل النَّحو، لابن الورَّاق، تحقيق د. محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ.

- الغرّة المخفيَّة في شرح الدُّرَّة الألفيَّة، لابن الخبَّاز، مخطوط في مكتبة أحمد الثَّالث بتركيا، برقم (٢٢٣٦).
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، لمحمد بن أبي الفتح البعلي، تحقيق د. ممدوح محمد خسارة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – التراث العربي , الكويت، ١٤٢٣هـ.
- الفصول الخمسون، لابن معطي، تحقيق د.محمود الطّناحي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- الفضّة المضيّة في شرح الشذرة الذّهبيّة، لأحمد العاتكيّ، تحقيق د. هزّاع المرشد، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، الطّبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- الفوائد و القواعد (الصَّحيح أنَّه شرح اللمع)، للثَّمانيني، تحقيق د. عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٢هـ.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع، تحقيق د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض،١٤٢٢هـ.
- الكافي في شرح الهادي، للزّنجانيّ، تحقيق أ د. محمود فجال، د. أنس محمود فجال،
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ.
- كشف المشكل في النَّحو، لحيدرة اليمني، تحقيق د. هادي عطية مطر، دار عمَّار، الأردن، ١٤٢٣هـ.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لجامع العلوم أبي الحسن الباقولي، تحقيق دعبد القادر السعدي، دار عمَّار، عمَّان ١٤٢١ هـ.
- اللّباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبريّ، تحقيق د.غازي مختار، دار الفكر، الطّبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- اللمع في العربيَّة، لابن جنّي، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب و مكتبة النَّهضة العربيَّة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- اللؤلؤة في علم العربيّة وشرحها، ليوسف السُّرَّمَرِّي، تحقيق د. أمين عبد الله سالم، مطبعة الأمانة، الطّبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

- المبرد سيرته ومؤلفاته، د خديجة الحديثي، دارالشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠.
- المحرّر في النّحو، للهرميّ اليمنيّ، تحقيق د. أمين عبدالله سالم، مؤسسة العلياء، الطّبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- المحصول في شرح الفصول، لابن إياز، تحقيق د. شريف عبدالكريم النّجار، دار عمّار، الطّبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- المحلّى (وجوه النَّصب)، لأبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير البغداديّ، تحقيق د. فائز فارس، مؤسسة الرّسالة ــ بيروت، و دار الأمل ــ إربد، ١٤٠٨هـ.
- مختصر النَّحو، لابن سَعْدان الكوفيّ، تحقيق د. حسين أحمد بوعبَّاس، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة، جامعة الكويت، الحوليَّة السَّادسة والعشرون، الرّسالة السَّابعة والثَّلاثون بعد المئتين، ١٤٢٦هـ.
- المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشَّاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.
- المسائل المنثورة، للفارسيّ، تحقيق د. شريف عبد الكريم النَّجَّار، دار عمَّار، عمَّان، ١٤٢٤ هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، الطّبعة الأولى.
- مفتاح الإعراب، لمحمَّد بن عليّ بن موسى الأنصاريّ المحليّ، تحقيق د. محمَّد عامر أحمد حسن، مكتبة الإيمان، القاهرة، ١٤٠٥ هـ.
- المصباح في النّحو، للمطرّزيّ، تحقيق مقبول علي النّعمة، دار البشائر الإسلاميّة، الطّبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- مصطلح الجملة بين التّراث العربي والدّراسات الغربيّة المعاصرة، د محمّد الصّالح بوضياف، مجلة إشكالات، المجلد ٧، العدد ٠٢،السنة ٢٠١٨.
- العوامل المئة النّحويّة في أصول العربيّة، لعبد القاهر لجرجاني، شرح الشيخ خالد الأزهري، تحقيق د البدراوي زهران، دار المعارف، مصر، الطّبعة الثالثة.
- المعنى الإسنادي في الجملة العربية بين التأصيل والفنيّة، مراد قفي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الحاج لخضر (باتنة)، الجزائر، ١٤٢٨_١٤٢٧هـ.

- المغني في النَّحو، لابن فلاح اليمنيّ، تحقيق الدكتور عبد الرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٩ م.
- المفصَّل في علم العربيَّة، للزَّمخشريّ، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمَّار، عمَّان، ١٤٢٥ هـ.
- المقدّمة في النّحو، لعليّ بن فضال المجاشعي، تحقيق د حسن شاذلي فرهود، المطبعة العربية، القاهرة، ١٩٨٠.
- المفيد في النّحو، لابن باشاذ، تحقيق د. محسن العميري، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشّاطبي، تحقيق د. عبد الرَّحمن العثيمين و د. محمَّد البنَّا و د. عيَّاد الثبيتي و د. عبد المجيد قطامش و د. سليمان العايد و د. السَّيِّد تقي، مطبوعات جامعة أمِّ القرى، مكَّة، ١٤٢٨هـ.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر مرجان، وزارة الثقافة و الإعلام العراقيَّة، ١٩٨٢م.
- المقتضب، للمبرِّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، القاهرة، ١٣٩٩هـ.
- المقتضب (للمبرد) قراءة في تحقيقه، د.ماجد عمر القرني، مجلة العلوم العربيّة جامعة الإمام، الرّياض، العدد ٥٠، ١٤٤٠هـ.
- المقرَّب، لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري و عبد الله الجبوري، الطّبعة الأولى ١٣٩١ هـ.
- الملخَّص في ضبط قوانين العربيَّة، لابن أبي الربيع، تحقيق د. علي بن سلطان الحكمي، ١٤٠٥هـ.
- من تاريخ النّحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطّبعة الثّانية، ١٣٨٩هـ.
- منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك، لأبي حيّان، تحقيق د. شريف عبد الكريم النّجار، د. يس أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث، الطّبعة الأولى، ٢٠١٥.
- مناهج التّأليف النّحوي، د.كريم حسين الخالدي،ل دار صفاء، عمّان، الطّبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.

- مناهج التّأليف النّحوي عرض ومناقشة، د غانم قدوري الحمد،مجلة آفاق الثقافة والتراث، مركز جمعة الماجد،دبي، السنة الحادية عشرة، العدد الرابع والأربعون، ذو القعدة، ١٤٢٤هـ.
- منهج كتاب سيبويه في التقويم النّحويّ كتاب سيبويه في التقويم النّحوي، د محمد كاظم، دار الشؤون الثقافية العامّة، بغداد، ١٩٨٩.
- منهج ابن مالك في ترتيب أبواب الألفيّة، سلطان عواض العوفيّ، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانيّة، السنة الخامسة، العدد ١١، ١٤٣٧هـ.
- المنهل الصّافي في شرح الوافي، لأبي بكر الدّماميني، تحقيق د. فاخر جبر مطر، دارالكتب العلميّة، الطّبعة الأولى، ٢٠٠٨.
- الموازنة بين نظرية العامل ونظرية تضافر الأدلة في الدرس النحوي، د. بهاء الدين عبدالرحمن، نشر نور، المكتبة الوطنية الألمانية.
- الموجز في النَّحو، لابن السرَّاج، تحقيق د. مصطفى الشويمي و بن سالم دامرجي، مؤسسة أ. بدران، بيروت، ١٣٨٥هـ.
- الموشح على كافية ابن الحاجب، للخبيصي، تحقيق د. شريف عبد الكريم النّجار، دار عمّار، الطّبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.
- موضوعات في نظريّة النّحو العربي دراسات موازنة بين القديم والحديث، د زهير غازي، دار الزّمان، دمشق، الطّبعة الأولى، ٢٠١٠.
- الموفور من شرح ابن عصفور، لأبي حيّان، تحقيق مصطفى أبو السعود، درة الغواص، الطبعة الأولى،١٤٤١هـ.
- الموفقي في النّحو، لابن كيسان، تحقيق د.محمّد أحمد الوليد، دار النّابغة، الطّبعة الأولى، ١٤٤٠هـ.
- النّحو التّعليمي في التّراث العربي، د محمّد إبراهيم عباده، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- النّحو بين العرب واليونان، د إبراهيم خليفة شعلان، عين للدّراسات والبحوث الإنسانية، الطّبعة الأولى، ١٤٢٩.
- النُّكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة، الطّبعة الثالثة، ١٤٠٨.

- النّكت على الألفيّة والكافيّة والشّافيّة والشّذور والنّزهة،للسيوطي، تحقيق دفاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطّبعة الأولى١٤٢٨هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسِّيوطيّ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة،١٤٢١هـ.
- الواضح، لأبي بكر الزّبيديّ، تحقيق د. عبدالكريم خليفة، دار جليس الزّمان، الطّبعة الثّانية، ٢٠١١.

***

Index of sources and references

-Abu Ali al-Farsi, his life and his place among the imams of interpretation and Arabic, and his effects on readings and grammar, Dr. Abdel Fattah Shalabi, Modern Publications House, Jeddah, third edition, 1409 AH.

-News of the Visual Grammarians, by the Serafi, achieved by Dr. Muhammad Ibrahim Al-Banna, Dar Al-I'tisam, Cairo, 1405 AH.

-Relishing beatings from Lisan Al-Arab, by Abu Hayyan Al-Andalusi, investigated by Dr. Rajab Othman Muhammad, Al-Khanji Library, Cairo, 1418 AH.

-Guidance to the science of syntax, by Shams Al-Din Muhammad bin Ahmed Al-Qurashi Al-Kishi, achieved by Dr. Abdullah Ali Al-Husseini and d. Mohsen Salem Al-Amiri, Umm Al-Qura University Publications, Mecca, 1410 AH.

Asrar Al-Arabiya, by Abu Al-Barakat Al-Anbari, investigated by Dr. Muhammad Radi and Wael Mahmoud, revised by Dr. Faisal Al-Hafyan, Islamic Awareness, Ministry of Endowments, Kuwait, first edition, 1436 AH.

-Methodological foundations for tabulating Arabic grammar, Dr. Hamida Al-Awni, first edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya. 1436 AH.

-Origins of Arabic Grammar, Dr. Muhammad Eid, World of Books, Fifth Edition, 2006.

-Origins of authorship in the sources of the Arabic grammatical heritage from the second century AH to the tenth century AH, Zerrougui Jumaa, Faculty of Arts and Languages, Kasdi Merbah University, Algeria, 2017_2018.

Al-Osoul fi Grammar, by Abu Bakr bin Al-Sarraj, investigated by Dr. Abdul-Hussein Al-Fatli, Al-Resala Foundation, Beirut, 1405 AH.

Alfiya Ibn Malik (Summary), investigated by Dr. Suleiman Abdel Aziz Al-Ayouni, Dar Al-Minhaj Library, first edition, 1432 AH.

Attention to the narrators on the attention of the grammarians, by Jamal Al-Din Al-Qafti, achieved by Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Dar Al-Fikr Al-Arabi in Cairo, and the Cultural Books Foundation in Beirut, 1406 AH.

-The clearest paths to Alfiya Ibn Malik, by Ibn Hisham Al-Ansari, investigated by Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Al-Mataba Al-Asriyyah, Sidon - Beirut, 1415 AH.

-Al-Iddah Al-Addi, by Abu Ali Al-Farsi, investigated by Dr. Hassan Shazly Farhoud, Dar Al-Uloom, Riyadh, 1408 AH.

-Clarification in Sharh Al-Mofassal, by Ibn Al-Hajeb, investigated by Dr. Ibrahim Muhammad Abdullah, Dar Saad al-Din, first edition, 1425 AH.

-Grammar section, Research in Curriculum, Laila Shakoura, Master's Thesis, Muhammad Khider University, Biskra, 1434 AH.

-Al-Badi' in the Science of Arabic, by Majd Al-Din bin Al-Atheer, investigated by Dr. Fathi Ahmed Ali El Din and d. Saleh Hussein Al-Ayed, Umm Al-Qura University, 1420 AH.

Al-Basit fi Sharh Al-Zajji's Camel, by Ibn Abi Al-Rabi`, achieved by Dr. Ayyad bin Eid Al-Thubaiti, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut, 1407 AH.

Al-Basit fi Sharh Al-Kafia, La Rukn Al-Din Al-Istra Badhi, investigated by Dr. Hazem Suleiman, The Specialized Literary Library, 1427 AH.

-Pursuing Consciousness in the Layers of Linguists and Grammarians, by Jalal Al-Din Al-Suyuti, achieved by Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Al-Asriyya Library, Sidon - Beirut.

Al-Bayan fi Sharh Al-Lama', by Sharif Omar Al-Kufi, investigated by Dr. Aladdin Hamwiyah, Dar Ammar, Amman, 1423 AH.

The History of the Grammatical Scholars of Basra, the Kufic and others, by Al-Mufaddal bin Muhammad bin Mas`ar, investigated by Dr. Abdul Fattah Muhammad al-Hilu, Imam Muhammad bin Saud Islamic University Publications, Riyadh, 1401 AH.

-Grammar composition between education and interpretation, Dr. Wadha Al-Mayan, Al-Uruba Library, Kuwait, first edition, 1428 AH.

Grammar writing presentation and discussion

Al-Tasbeera wa Al-Tazkira, by Al-Saymari, investigated by Dr. Fathi Ahmed Mustafa Ali Al-Din, Umm Al-Qura University, Mecca, 1402 AH.

-Fermentation (Explanation of the Mufassal in the Art of Syntax), by Sadr Al-Afdal Al-Khwarizmi, investigated by Dr. Abd al-Rahman bin Suleiman al-Uthaymeen, Dar al-Gharb al-Islami, Beirut, 1990 AD.

-The appendix and the completion in the explanation of the book Al-Tashil, by Abu Hayyan Al-Andalusi, achieved by A. Dr.. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam, Damascus, first edition.

-Tarshih Al-Illal, by Al-Khwarizmi, investigated by Adel Mohsen Al-Amiri, Institute of Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage, first edition, 1419 AH.

Facilitating the Benefits and Completing the Objectives, Ibn Malik, investigated by Dr. Muhammad Kamel Barakat, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Cairo, 1387 AH.

Explanation of the Content of Clarification, by Khaled Al-Azhari, investigated by Dr. Abdel-Fattah Bahiri Ibrahim, Al-Zahraa for Arab Media, Cairo, first edition.

-Evolution of the Grammar Lesson, Dr. Hassan Aoun, Institute of Arab Research and Studies, League of Arab States, 1970.

The Apple in Grammar, by Abu Jaafar Al-Nahhas, investigated by Abdul-Ilah Al-Shaya, Dar Al-Sumaei, Riyadh, first edition, 1437 AH.

-Teaching the Learner from the Grammar, by Ibn Qutayba, achieved by Abdullah Al-Nasir, The Islamic Bureau, Beirut, 1413 AH.

-Immunization of the Hearts in the Abilities of Expression, by Al-Shantarini, investigated by Dr. Moaid Al-Awfi, Dar Al-Madani, Jeddah, first edition, 1410 AH.

-Paving the rules with an explanation of facilitating the benefits, for the army superintendent, investigated by Prof. Ali Muhammad Fakher and others, Dar Al-Salaam, Cairo, first edition, 1428 AH.

-Guiding Al-Luma', by Ibn Al-Khabbaz, investigated by Dr. Abdullah Omar Al-Hajj, Al-Mutanabbi Library, first edition, 1438 AH.

-Al-Tawteh, by Abi Ali Al-Shalubini, investigated by Youssef Ahmed Al-Mutawa, Sijill Al-Arab Press, Cairo, 1401 AH.

Al-Tahdheeb Al-Wasit in Grammar, by Ibn Ya'ish Al-Sana'ani, investigated by Dr. Fakhr Saleh Qadara, Dar Ammar, first edition, 1411 AH.

The Fruits of Industry in the Science of Arabic, by Abu Abdullah Al-Dinouri, investigated by Dr. Muhammad Al-Fadil, Department of Culture and Publication, Al-Imam University, 1411 AH

-Sentences in Grammar, by Al-Zajji, investigated by Dr. Ali Tawfiq Al-Hamad, Al-Resala Foundation - Beirut, Dar Al-Amal - Irbid, 1405 AH.

-Sub-sentences in the Arabic language between Sibawayh's analysis and Chomsky's generative transformational theory, d. Masooma Abdel-Saheb, Dar Gharib, Cairo, 2008.

The characteristics of grammatical composition in the fourth century AH, Dr. Saud Abu Taki, Dar Gharib, first edition, 1425 AH.

-Al-Halal fi Sharh Al-Ayat Al-Jamal, by Ibn Al-Sayyid Al-Batusi, investigated by Dr. Mustafa Imam, Al-Mutanabbi Library, Cairo, 1979.

***